الجلسة التاسعة والخمسون

- **التاريخ** : الثلاثاء 5 شعبان 1419 (1998/11/24)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات ابتداء من الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

*** السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :**

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

طبقا لمقتضيات الدستور، وخاصة الفقرة الثانية من الفصل 56 التي تنص على عقد جلسة أسبوعية تخصص للأسئلة الشفوية، نعقد هذه الجلسة التي تضم اليوم 24 سؤالا منها سؤال 1 تعقبه المناقشة مُرتَبِطٌ بقطاع التنمية الإجتماعية.

قبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم ليتلو عليكم جديد المرسلات. فليتفضل.

*** السيد الأمين :**

شكراً السيد الرئيس المحترم،

توصلت رئاسة المجلس باقتراح قانون من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية يرمي إلى تعديل المادة 27 من القانون المالي.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 98-17 إلى 24 منه عدد الأسئلة الشفوية 12، عدد الأسئلة الكتابية 12، الأسئلة التي تم سحبها سؤال واحد.

كم توصلت رئاسة المجلس في نهاية صبيحة هذا اليوم بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تتعلقان بموضوع مبرمجة السؤال الشفوي الذي تعقبه المناقشة حول البطالة وأزمة التشغيل الذي تقدم به الفريق الكونفدرالي وفي هذا الصدد تخبر رئاسة المجلس الموقر أن إدارج هذا السؤال في جدول أعمال اليوم تم بقرار مكتب المجلس بتنسيق مع السادة رؤساء الفِرَق، وإن الموضوع معروض حاليا على أنظار المجلس للبث فيه وبناء على الطلب السيد وزير العلاقات مع البرلمان، فإن المراسلتين الواردتين ذكرهما ستعرضان على مكتب المجلس في أول اجتماع قادم له، كما سيتم إطلاع السادة رؤساء الفرق بالموضوع كذلك. وشكراً السيد الرئيس المحترم.

*** السيد رئيس الجلسة :**

نحيط المجلس علما أن السيد وزيرالشؤون الإدارية سينوب عن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في هذه الجلسة. كذلك نستأذن المجلس الموقر، توصلت الرئاسة بطلب من السيد وزير المالية يلتمس أن تخصص له بداية الجلسة للجواب على الاسئلة المطروحة عليه وذلك للالتزمات طارئة يرتبط بها السيد الوزير.

إذن، نقطة نظام السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

*** السيد المستشار :**

شكراً السيد الرئيس.

هذه نقطة نظام التي أطرحها باسم الفريق ديالي فريق التجديد والتقدم الديمقراطي تتطرق وتتمحور حول الحضور وحول... الجلسات العمومية وضبط حضور السادة البرلمانيين، السادة المستشارين، وكنبغيو نطلب من المكتب ومن الرئاسة باش مستقبلا يشوف الكيفية ديال تطبيق المدة 183 من القانون الداخلي، وهذا احتراماً للعمل ديال مجلسنا . وشكراً.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد رئيس الفريق، الرئاسة جلست ملاحظتكم ومقتضيات الفصل 183 من النظام الداخلي توجب على كل مستشار يريد أن يتغيب لأسباب طارئة عن أعمال إحدى الجلسات أن يوجه اعتذاراً عن حضور الجلسة للرئاسة، فلهذا انتشبت جميعا بتطبيق مقتظيات المادة 183، مستشارين ورئاسة وشكراً.

ننتقل الآن إلى جدول أعمال جلسة الاسئلة الشفوية بسؤال تعقبه مناقشة وهو موجه لوزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والشغيل والتكوين المهني عن البطالة وأزمة الشغيل للمستشارين المحترمين السيدين عمر الإدريسي وعبد القادر أزريال.

* السيد المستشار :

شكراً للسيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

كان بودنا كفريق كونفدرالي أن نساهم اليوم مع باقي إخواننا في مجلس المستشارين في مناقشة موضوع يستأثر باهتمام كل المغاربة ألا وهو موضوع البطالة وأزمة التشغيل، هذ السؤال الذي طرحناه وكان من المفروض كفريق كونفدرالي وكان من المفروض أن يناقش في الأسبوع الفارط، إلا على حسب قول الرئاسة لم تتوصل بجواب الحكومة حول الموضوع أو استعدادها للجواب عن الموضوع وأجل إلى اليوم، كان أملنا أن نناقش هذا الموضوع اليوم، لكن نجد أنفسنا مضطرين مرة ثانية، وهذه المرة من طرفنا للمطالبة بتأجيل المناقشة في الموضوع إلى أن يحضر السيد الوزير شخصيا، نظراً لأهمية الموضوع، ونظراً لكونه الوحيد الذي يتوفر على مجموعة من المعطيات الكفيلة بالإجابة على أسئلتنا ولتنوير الرأي العام الوطني وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار نقطة نظام.

* السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أود فقط أن ألفت الانتباه إلى أن المراسلة التي جاءت بالسؤال إلى الوزارة المعنية لم تتوصل به إلا في 11 نوفمبر بمعنى أن الوقت القانوني المحدد يعني الأجل القانوني المحدد للوزارة لكي تجيب عنه مازال لم ينته بعد، بالطبع لو لم تحل أسباب مادية للسيد الوزير على الحضور لكان قد حضر مع ذلك ليجيب. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

تطبق مقتضيات المادة 300 من النظام الداخلي وسيحتفظ بالسؤال لإدراجه في الجلسة المقبلة.

السيد الرئيس المحترم لكم الكلمة تفضلوا.

* السيد عمر رئيس الفريق الكونفدرالي :

غير توضيح للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على أنه السؤال إذا كان توصلوا به يوم 11 نونبر فاحنا أرسلناه يوم 29 أكتوبر. ممكن لنا أن نسلم لكم السيد الوزير نسخة من هذا السؤال الموجه إلى الحكومة. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

على كل حال أذكر أن مقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي تنص على سريان أجل 20 يوم ابتداء من تبليغ الحكومة بالسؤال.

الآن ننتقل إلى قطاع الاقتصاد والمالية بعد اذن المجلس الموقر. نعطي الكلمة لأصحاب الأسئلة المتعلقة بهذا القطاع، والسؤال الأول يتعلق بالاقتطاعات التي تطال رواتب التقاعد بالنسبة للمهاجرين للمستشارَيْن المحترمين السادة أحمد بومكوك، أحمد التويزي وأحمد المالكي. فليتفضل أحد طارحي السؤال لتقديمه.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

غير خاف على سيادتكم ما قامت وتقوم به الجالية المغربية بالمهجر وخاصة المقيمة بأوربا من دور هام وحيوي في إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق التحويلات الهامة من العملة الصعبة، إلا أن الملاحظ أن أغلب هؤلاء المغاربة الذين أحيلوا على التقاعد فضلوا الرجوع إلى أرض الوطن بصفة نهائية ليعيشوا مع ذويهم وأهلهم بعيداً عن ديار الغربة وصقيع المهجر، وبالرغم من المعاناة التي كانوا يلقونها خارج أرض الوطن أيام فترة عملهم ظلوا يجتهدون ويكدون من أجل إرسال ما ادخروه أيام الغربة من عملة صعبة إلى وطنهم الأم، غير أن الضريبة العامة على الدخل على حوالات المعاش أصبحت تثقل كاهلهم وتقف حجرة عشر لكل من أراد الاستثمار بأرض الوطن.

لهذه الأسباب نتقدم بالسؤال التالي للسيد الوزير المحترم :

ماهي مبررات الاقتطاع من رواتب المعاش بالنسبة لجاليتنا بالمهجر؟ ثم ألا ترون - معالي الوزير - أن هذا النوع من الاقتطاعات سيؤثر سلبا على حجم التحويلات، مع العلم السيد الوزير المحترم أن أغلبية الدول التي كانوا يعيشون فيها لها اتفاقية تنص على عدم الازدواج الضريبي مع المغرب. وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم، فليتفضل.

* السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

بمناسبة طرح هذا السؤال من طرف بعض السادة المستشارين، لابد أن أذكر وأنوه بطبيعة الحال بالدور الأساسي ديال المهاجرين المغاربة والاهتمام المستمر الذي يجب أن نعطيه دائما لإخواننا المهاجرين المتواجدين خارج الوطن، بالنسبة بطبيعة الحال لإشكالية الاقتطاع التي تمس رواتب التقاعد بالنسبة للمهاجرين، أريد أن أذكر بالأساس بأن التشريع المغربي الجاري به العمل منذ عدة سنوات يأخذ بعين الاعتبار الظروف اللي تيعرفها هذه الفئة من المتقاعدين، ولذلك هذا التشريع طبق لفائدتهم امتيازات ضريبية تتمكن من التخفيضات بل من خصوم مهمة، فمثلا أعطي أمثلة على مستوى الدخل الإجمالي للمعاشات، فإن المتقاعدين يستفيدون من خصم جزافي قدره 35%، بدون تحديد يطبق على المبالغ الخاضعة للضريبة على عكس ما هو مطبق بشأن الأجور والرواتب الذي يحدد المبلغ القابل للخصم بالنسبة إليها 17% في فقط، أي تعطى لهم 35% عوض 17% من غير أن يتعدى هذا المبلغ حداً أقصاه 24.000 درهم في السنة. بالإضافة إلى ذلك يبقى للمتقاعدين الحق في الاستفادة من خصم أقساط المتعلقة باشتراكاتهم في منظمة الاحتياط الاجتماعي من أجل تغطية الخدمات ذات الأمد القصير وأقساط التأمين الجماعي.

الآن إذا مرّينا على مستوى الضريبة المستحقة، فإن المعاشات ورواتب التقاعد ذات المصدر الأجنبي تتمتع بتخفيض إضافي يضاف إلى ذلك يعادل 80% من مبلغ الضريبة المُطابَق للمبلغ الذي تم تحويله إلى المغرب الشيء الذي يظهر من خلال هذه المعطيات التي قلتها أن هناك معاملة تفضيلية خص بها المشرع والتشريع الجبائي للمعاشات والرواتب ذات المصدر الأجنبي التي بطبيعة الحال يتم تحويلها إلى المغرب. شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الوزير على جوابكم.

إلا أنه أريد أن أضيف بعض المشاكل الخاصة التي يواجهها هؤلاء العمال المتقاعدين والذي أطلبه من السيد الوزير المحترم باش يدير مجهود لكون أن أغلبية هؤلاء المتقاعدين كانوا يشتغلون في مناجم الفحم الحجري وبالتالي فأغلبيتهم يشكون من أمراض مزمنة التي تتطلب واحد العدد من الصوائر الطبية. وكذلك هؤلاء تؤخذ منهم اقتطاعات في هذه الدول الأجنبية، ولا يستفيدون من التعويضات الصحية في بلادهم المغرب، ولهذا فأطلب من السيد الوزير باش يدير اجتهاد في هذا الميدان هذا لأن واحد العدد ديال المكاتب البريدية التي كانت تتوصل مثلا أعطى رقم كاين مكتب بريدي اللي كيتوصل مابين 600 و700 ألف درهم شهريا واللّي تقلص حتى لـ 150.000 درهم اللي كان واحد العدد تيفضل باش يمشيو يسافرون حتى للخارج ويخليو فلوسهم تم باش ما يحولوهم شاي لبلادهم، لأن يواجهون بالاقتطاعات وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

ننتقل إلى السؤال الثاني المتعلق بتشجيع المقاولات الصناعية للمستشار المحترم السيد أحمد بوروين... السيد رئيس الفريق تفضلوا.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس.

لقد تعذر على السيد المستشار صاحب السؤال الحضور معنا لأسباب قاهرة، ولذا نلتمس من الرئاسة تأجيل هذا السؤال إلى جلسة لاحقة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة ستطبق مقتضيات المادة 299 وسيؤخر السؤال إلى الجلسة الموالية. وننتقل إلى السؤال الثالث في هذا القطاع وهو يتعلق بتقييم أثمنة البقع الأرضية للمستشار المحترم السيد كبور الماسي. لكم الكلمة السيد المستشار.

* المستشار السيد كبور الماسي :

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

هذا سؤال لايخفى على أحد ـ السيد الوزير ـ هذا هو قطع أرضية اللي هي السيد الوزير كتدار لها واحد... كينوض ذاك المواطن كيدير واحد الثمن ويبيع بقعته ومن كيبيع البقعة ديالو السيد الوزير كيتم الناس اللي هم معنيين، الناس اللي هم ديال وزارة المالية كيتبع... وتيديرو واحد الثمن اللي ما كاين شاي، قبايلا الثمن اللي درت ماشي هو هذا، وكيخلف له مشاكل اللي كتضر، كيخلق الضريبة وخى ما بغات تكون شاي من أجل باش كتخلق ذيك الضريبة، هو الثمن اللي دار قال لك ما كافي شاي هذا... ماشي هذا هو الثمن ديالو وكنعرف إذا ما كان شاي الثمن ديالو هو هذا ـ السيد الوزير ـ كاينة الشفعة، تطبق الشفعة، ماشي الثمن ماشي هو هذاك وكتصبح الخبرة عندك ذاك المواطن وكتكون على عاتقه ومنين غادي يجيه هو باش يجيب هذه الخبرة باش يديرها وخص محامون واللجنة وباش تخرج ولهذا كتخلق له ذيك المتابعة وكتبقى هو الزغبي باش يتفاجأ بذاك الأثمنة اللي دار ومن بعد كيفاش دار هو هذا الشيء وباش باع بقعته علاش؟ لأجل ديون، ديالش، ديال القروض، علاش باعها، وهذه الفلوس كلها ذاتها القروض، والسيد ما عندو شاي حتى فاين يسكن وراه هو متبوع بهذه المسائل هذه اللي هي ديال الضريبة ديال البيع ديال الأرض، واللي هي الثمن باش باع وباش دار هي اللي كاينة حقيقية، ولكن من بعد ـ السيد الوزير ـ تخلقت بالخبرة وبهذا الثمن ماشي هو هذا، كنعرف أنا إذا كان الثمن ماشي هو هذاك هو تكون لها الشفعة، بلا مايتبع بمصاريف، بلا ما يتبع بالحبس، بلا ما يتبع حتى بشي حاجة. وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

هذا السؤال كان... كنت جاوبت عليه في الأسابيع الأخيرة في مجلس النواب، ولكن بدون شك حتى السادة المستشارين يعتبرون بأن القضية مهمة، ولذلك يطرحون السؤال مشابه، لابد نؤكد بأنه المقتضيات التي تجعل بأن الإدارة تتدخل لتطلب مراجعة الأثمان، هي مقتضيات مبنية على واحد المادة وهي المادة 12 لمدونة التسجيل، التي تنص على أن الأثمان المصرح بها في عقود التفويت العقاري يمكن أن تكون موضوع مراجعة من طرف قابض التسجيل إذا تبين أنها لاتتطابق مع القيمة التجارية الطبيعية والسليمة، ولكن هذا القابض ديال التسجيل ماشي هو اللي كيحكم بوحده، هذا الشي كاين واحد مقتضيات قانونية لابد عليه يحترمها، ومافيها باس نعاود نفسرها باش كنبين بأنه ما يمكن شاي يوقع نوع من التظلم، فاقبل من توجيه أي مطالبة إلى الملزم يتعين على قابض التسجيل أن يقوم بكل التحريات، خصوصو يبحث باش يتأكد من كون الثمن المصرح فيه في العقد هو ثمن يتناسب مع القيمة التجارية للعقار، وهذه التحريات تفرض عليه يشوف نوع العقار ويشوف... يقارن مع الأثمان في نفس الأرض، في نفس المكان، في نفس الزمان وانطلاقا من هذا عاد يتمكن له أن يأخذ المبادرة، هناك مسطرة لابد أن يحترمها قابض التسجيل، وتعطي حقوق للملزمين، لأنه تنص على أنه في حالة اكتشاف أي نقص في الأثمنة المصرح بها في البيوعات العقارية يبلغ قابض التسجيل الملزم بالضريبة المعني بالأمر في رسالة مضمونة مع

إشعار بالتوصل، الأساس الجديد الذي سيعتمده وعاء التصفية الرسوم التكميلية، ويدعوه إلى إبداء رأيه وموافقته أو تقديم ملاحظاته كتابة في شأن الأساس الجديد المقترح عليه، وتيعطيه شهر، باش يعطي كذلك رأيه.

إذا أبدي الملزم بالضريبة ملاحظات تستند على أسس صحيحة داخل الأجل القانوني، تتم تصفية الرسوم التكميلية باعتبار الأسس المتفق عليها بدون ذعيرة، إذا لم يقع الاتفاق مابينهما، في حالة عدم حصول اتفاق، يحق للملزم أن يرفع الأمر إلى اللجنة المحلية، وفي هذه اللجنة المحلية، ممثل التسجيل ما حاضرش، هذه اللجنة المحلية يترأسها قاضي من المحكمة الابتدائية وتضم من بين أعضائها ممثلا عن الإدارة المكلفة بالتعمير أو بالفلاحة، التعمير في المدن، والفلاحة في القرى، حسب الأرض واش موجودة في المدن أو في القرى ومن بعد هذه اللجنة تتخذ قرارها بعد الاستماع إلى الملزم بالضريبة، وإذا نازع الملزم في قرار هذه اللجنة هاهو عاوتني مرة أخرى ما اتفقش، من حقه أن يطعن لدى اللجنة الوطنية للتقييم التي يترأسها مستشار من المجلس الأعلى للقضاء وتضم ضمن أعضائها ممثل على وزارة التعمير إذا كان الأمر يتعلق بالمدينة أو بالفلاحة إذا تعلق الأمر بالقرى، ويمكن للملزم الطعن في قرار اللجنة الوطنية للتقييم لدى المحاكم الإدارية.

إذن، حسب المسطرة كل الحقوق مضمونة بطبيعة الحال ما بين... وحسب المسطرة القابض ديال التسجيل ماشي زعما في يده الحرية الكاملة باش يفرض أي شيء، شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

هناك تعقيب للسيد المستشار. فليتفضل.

* **المستشار السيد كبور الماسي :**

شكراً السيد الوزير على التوضيحات اللي اعطانا، ولكن - السيد الوزير - لايخفى عليكم وخى كتخرج اللجنة وكيشوف ويقوم المحل اللي هو... يشوف جيرانه كيقول هذا باع بهذا أو هذا... بهذا الثمن، يعني هذه مالها بثلاث ملايين أو هذه بأربع ملايين، هذه كاينة معقولة، ولكن الأرض - السيد الوزير - ماشي بحال، بحال، والعقل ماشي بحال، بحال، هنا فيه الشهبة، فيه كدية، فيه الحجر، فيه عدد اللي هو ديال - السيد الوزير - ما يمكن شاي احنا تمشي بواحد الثمن يكون يدير يعني واحد المواطن يكون وربما شفافية الشفعة على شي أحد آخر وزاد فيه في الثمن ونمشيو احنا... شي مواطن نسوق فيه، وهذا اشرى بهذا الثمن كاين اللي الواحد يزيد فيه لأنه يخفى باش واحد آخر يشفع فيه، هذه النقطة الأولى، وزيدون - السيد الوزير - الأرض ما شي بحال، بحال، هي موقع واحد، وجماعة واحدة ودوار واحد وفيها 3 أثمنة وما يمكن شاي باش نقول احنا راه اللجنة تدارت وعندنا الجار ويطبق لها، ولكن آ السيد الوزير احنا ما يخفى شاي عليك علاش كنتكلم وهو باش يعني يكونَ عندنا اقتصاد بلادنا وباش نتهناو من المشاكل ديال بلادنا.

وأما احنا عرفنا اللجنة كاينة، وكاين المجلس الأعلى وكاين هذا الشيء كله، وقضاة ومن يرأس، الحق السيد اللي هو ديال قابض التسجيل ما في يدها شاي، حقيقة كل الشي كيلح للجنة، ولكن نطلب التخفيف، واحنا ماشي ضد الضريبة اللي ضريبة حقيقية، خصنا نخلصوها وما نتذاكرشاي فيها، وحقيقة خصنا نعطيوها، ولكن السيد الوزير هذه راه ماشي ضريبة، هذه كتخلق بلهلا يشفق عليها بدون ما يشعر بها ذاك المواطن، ومافي بالوش، ولو كان غير يعلم بها، ولربما ذيك «الروكومندي» اللي مشي يشدها آخر ويرجع ويتطبق عليه ويقول له أنت ما صرحت شاي وأنت مادرت هذه، ومايمكن شاي هو غير يصرح وبهم كاملين ولكن راه ما في خبروشاي آ السيد الوزير، هذه خصها تكون في علمكم، تيسحب لكم الناس راهم في حاجة يعني راهم ما هربنين شاي، مشردين، في جميع الأقاليم في هذه القضية هذه.

لهذا هذه خصها تكون في التلفزيون، بأنه راه كاينة الضريبة وكاين هذه... وخص الإنسان يصرح راه ما كاين حتى مشكل، راه إيلامشات في التلفزيون راها معقولة، كاين بعض الحوايج اللي تدارو، هذيك ارفع حاجة باش احنا نتفادى المشاكل ديال مواطن ديالنا، دابا حتى واحد ما يقدر يبيع زعما الاقتصاد راه وقع، - السيد الوزير - كيقول لك أنا بغيت نبيع ونعطي للقرض ونعطي للقروض، ونصبح متبوع من طرف الضريبة ما كاين علاش نبيع، راه ما عنده حتى دار فاين يسكن السيد الوزير راه كاين الدوار اللي مشاو الناس 1000 درهم للواحد باش خلصو للإنسان

ما يمشي شاي للحبس، راه خصنا نراعيو السيد الوزير، أما احنا اعرفنا كاينة هذه كل الشي كاين المجلس الأعلى وكاين القضاة وكاين اللجان وراه كلهم عرفناه... هذه المسائل - السيد الوزير - ولكن هذا الجواب، رانا ما زال ما قنعني شاي السيد الوزير، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار التعقيب.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

.... وباش نخرج بنوع من الإفادة خصنا ندخل في واحد الوضعية جديدة في البلاد، التي تجعل بطبيعة الحال من جهة أن الإنسان اللي اشرى شي أرض يصرح بالثمن باش اشرى، وأن الإدارة كذلك تحترم القانون، لأنه عاوتني ما خص شاي الإنسان يكون اشرى بثمن وصرح بثمن هذا هو المشكل، فلذلك هذه المناقشة التي كانت فيما بيننا خصنا نخرج منها بواحد النتيجة، المهم في هذه البلاد أن الأشياء خصها تتقاد، أنه الناس اللي دارو شي عمليات التجارية أو اشراو شي عقار يعملو بأنهم يصرحوا بالثمن باش اشراو، وبأن الموظف كذلك يحظي راسو ما يتظلمش على الناس والقانون راه كاين، معطيات القانونية اللي قلتها لك راه هي تتعطي الحق للجميع، ونعطيك كذلك نقطة أخرى، راه الإدارة عندها الحق ديال الشفعة، عندها الحق، ولكن ما تْديرشاي ما كتعمل شاي ذاك الحق علاش؟ لأنه كتقول باش يكون الرواج الاقتصادي وباش الناس تبيع وتشري وباش الناس تبني تتخلى الأمور هاكا ولكن راه عندها الحق إذا أبان لها واحد الثمن ناقص تتبغي تتدير شي الشفعة، إنما تشجيعا للرواج الاقتصادي ما تستعمل شاي ذاك الحق اللي القانون تيعطيها. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

أذكر أنه هذا السؤال كان قد طرح أمام مجلس المستشارين، والسيد الوزير كان قد أجاب عنه ونظراً لأهمية السؤال لم يطبق المكتب مقتضيات المادة 292 من النظام الداخلي. شكراً.

الآن ننتقل إلى قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد أوخيار بسؤال حول مصير حاملي قرارات التعيين في إطار الخدمة المدنية.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

سؤالي موجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري المحترم حول مصير حاملي قرارات التعيين في إطار الخدمة المدنية.

لقد لعبت الخدمة المدنية دوراً هاما وأساسيا في دواليب الإدارة المغربية حيث مكنت هذه الأخيرة من الاستفادة من التكوين الجامعي والأكاديمي لمجموعة من الخريجين الذين التحقوا بها، كما مكنت من جهة أخرى الشباب المتخرج لتوظيف التكوين الذي تلقوه بشكل عملي وملموس، ومع تزايد عدد الخريجين ومحدودية النسبة التي كانت تخصص لهم من القانون المالي في إطار الخدمة المدنية، أصبح هناك انعدام للتوازن بين العدد الراغب في الخدمة والنسبة المحددة في إطار القانون المالي، وقد جاءت إحدى الخطب الملكية السامية لعيد الشباب مونصفةً لهؤلاء المجندين وداعية إلى ادماجهم في إطار الوظيفة العمومية وهو الأمر الذي حدا بالحكومة إلى إخراج نص قانوني في الموضوع تمت مناقشته وتزكيته بالبرلمان ويهدف إلى وضعية المجندين العاملين بالإدارة العمومية.

وعلى هامش مناقشة هذا القانون أثيرت بعض القضايا من بينها تلك المتعلقة بالأفراد الذين تم توظيفهم في سلاليم أدنى حيث وعد السيد الوزير وقتها بأن وضعيتهم ستكون محل دراسة من قبل لجنة وزارية ثلاثية مكلفة بالإدماج، مكونة من وزارة الشؤون الإدارية ووزارة المالية والوزارة المعنية لأجل تسوية وضعية هذه الفئة من المجندين في السلم والدرجة التي تخولها لهم الشهادات المحصل عليها، كما أثيرت قضية تتعلق بمصير حاملي قرارات التعيين في إطار الخدمة المدنية والذين لم يتم

التحاقهم أو إلحاقهم بالإدارات المُعَيَّنين بها، وقد صرح السيد الوزير وقتئذ بأن وضعية هؤلاء الذين يتراوح عددهم بين 1000 و1300 شخص، ستتم دراستها من قبل لجنة وزارية يرأسها الوزير الأول، وأن الأولوية في التشغيل ستعطى لهم في إطار حلول أخرى غير مقتضيات القانون موضوع الدراسة.

إننا نسجل بأن هذه التدابير لم تدخل بعد حيز الوجود، وإن مجموعة من الحالات لازالت عالقة ولازال أصحابها ينتظرون معالجتها، ليتمكنوا من الإدماج في إطار الوظيفة العمومية، ونفس الشيء يقال بالنسبة لوضعية المجندين في السلم والدرجة حسب الشهادات المحصل عليها.

لذلك أتساءل ـ السيد الوزير المحترم ـ عن الإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة في هذا الصدد؟ وماهو مصير حاملي الشهادات الذين تسلموا قرارات تعيينهم ولم يتم التحاقهم بالإدارة المعنية؟ ومتى سيتم ذلك؟ وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل بالجواب.

* **السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري عزيز الحسين :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارون المحترمون،

حقيقة الوقت ضيق جداً لكي اتحدث عن جميع التفاصيل التي يمكن ربما أن تقفل هذا الملف بصفة نهائية، لأن الواقع أننا نحن الآن في وضعية تتلخص في كوننا مجبرين على تطبيق النصوص القانونية، التي صوتتم عليها، آخر النص يتعلق بالمجندين هو الذي تحدث عن التجنيد خاصة في فصله الثاني هو الظهير الشريف ديال 97، في أي مكان من هذا القانون الذي جاء به الظهير ماكاين هدرا لاعلى إعادة ترتيب الذين وظفوا في سلاليم دينا ولا على حملة قرارات التعيين، لكن فعلا ومما لاشك فيه واحنا كنا ولو خارج الحكومة نتتبع اشنوهيَ المسائل، هذا الموضوع كان مطروحا، مما يؤسف له أنه هذا الموضوع كان يخص حينئذ يتحل المشكل. أما الآن في واحد الوقت اللي بكل وضوح توجهنا فيه نحو التوظيف بحسب الحاجيات، وطبعا طبقا لقوانين، القوانين تقول بأن التوظيف في هذه المستويات يكون بمباراة، احنا تناولنا هذا الموضوع وحاولنا أن نجد ماهي المخارج وما نخبيش عليك بأنه مازلنا نفكر اشنو هيَ المخارج، ولكن بصراحة الآن في الوقت الراهن ماعندنا إلا مخرج واضح هو سوق الشغل في القطاع الخاص، عن طريق الإدماج من أجل التكوين مثلا، وأساليب أخرى متوفرة في القطاع الخاص.

فأما باش نقول لك بأنه راه كاين شي مخرج قانوني الآن سنطبقه، ما كاين شاي، وهذا للأسف... مع الأسف فوتّت الفرصة في ذاك الوقت اللي كان يخص كل الشي اللي عنده شي وضعية خاصة من هذا القبيل يتدمج، أما الآن للأسف الشديد ليس هناك حل قانوني باش نكُون معك صريح، خاصة وإن التوجه مرة أخرى أكررها ديالنا في الوظيفة العمومية هو الاستعمال الفعال في الوظيفة العمومية، وهذا الشيء اللي كتطالبو به كلكم، لما كتجيو كتحدث على الأمراض والأدواء ديال الوظيفة العمومية من جملة الأدواء تتحدثون عن التخمة التي أصيبت بها الوظيفة العمومية وعلى العدد الهائل الذي لايشتغل والذي يجب أن يشتغل، ما يمكن شاي نوصلو إلى ترشيد حقيقي واحنا كنوظف تحت ضغط ما، وخاصة ضغط اجتماعي، وطبعا أنا ما أقول في الواقع إلا ما أعددتموه جميعا. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

لكم تعقيب السيد المستشار.

* **المستشار السيد محمد اخيار :**

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير المحترم على جوابه القيم، وفعلا هؤلاء الشباب وهذه الطائفة كانت تنتظر هذا الجواب الصريح لتمارس حقها في... الذي تخوله لها القانونم. وشكراً لكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

إذا سمحتم ننتقل إلى قطاع وزارة التربية الوطنية، ونعطي الكلمة لوضعية البناءات المدرسية، السؤال الذي تقدم به المستشارين المحترمين السادة إدريس مرون - حميد الموذن وأحمد المنتصر فليتفضل أحد واضعي السؤال لتقديم سؤاله.

قبل ذلك أستسمح أن نرتب بناء على طلب السيد وزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، أن نرتب هذا القطاع مباشرة بعد قطاع وزارة التربية الوطنية، إذا سمح المجلس بذلك. الكلمة للمستشار المحترم.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لايخفى عليكم أن أشغال العديد من العمليات المدرجة ضمن برامج البناءات المدرسية وخصوصا منها، تلك المتعلقة بالسلك الأول الأساسي، قد توقفت ولم يتم إنجازها، مع ما يترتب عن هذا التأخير من سلبيات على مستوى وتطور نظامنا التعليمي خصوصا في الوسط القروي، سواءاً من الناحية الكمية أو الكيفية، ويرجع السبب ذلك إلى العوامل التالية :

أولا - عدم اقتناء الأراضي اللازمة لبناء المؤسسات التعليمية قبل الإفراج عن الاعتمادات المخصصة للبناءات مما يستحيل معه إنجاز المشاريع المبرمجة.

ثانيا - إن الاعتمادات التي تخصص كبناء المدارس على الصعيد الوطني لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وتبقى دائما غير كافية لتغطية ما تتطلبه بنايات تتوفر فيها كل الشروط اللازمة.

ثالثا - إن عدداً كبيراً من المؤسسات لاتنجز في وقتها بسبب عدم أداء واجبات المقاولين في إبّانها.

لذلك أتقدم إليكم السيد الوزير المحترم بالسؤال التالي : ماهي الإجراءات والتدابير التي ستعتمدها وزارتكم لمعالجة هذه المشاكل حاليا ولتفاديها مستقبلا؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية المحترم فليتفضل.

* السيد وزير التربية الوطنية اسماعيل العلوي :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

يسمح لي السيد المستشار إذا ما قلت بأنه الجزء الأول من سؤاله لايطابق الواقع المعيش لاسيما في الأرياف وفي البوادي، فيبدو لي أن ليس لنا مشاكل عويصة فيما يخص البنايات المتعلقة بالطور الأول من التعليم الأساسي، وما يدل على ما أقول هو أننا في هذه السنة استطعنا أن نضرب رقما قياسيا للتسجيلات في السنة الأولى وهذا يعني أن في المجمل هناك ما يكفي من قاعات للعمل، ولكن باستثناء هذا التحفظ يبقى أن مدلول السؤال كله صحيح، صحيح لأننا نجد أنفسنا أسارى بين طفح المدن الناتج عن هجرة سكان الأرياف إلى الحواضر وكذلك أسارى لتعقيد الإجراءات والمساطر الإدارية، إضافة إلى بطء الإدارة بشكل عام، فهذه العناصر الثلاث هي التي تجعلنا نكون دائما في حاجة إلى المزيد ولانستطيع مسايرة الزخم الديموغرافي للتلاميذ فيما يخص المدارس أما في المدن بالأساس، إما في الطور الأول أو في الطور الثاني من التعليم الأساسي.

فيما يخص الخصوصيات المحلية، من دون شك أن القواعد التي تسير عليها الصفقات العمومية لاتمكننا من التمتع بحرية واسعة لمطابقة الخصوصيات المحلية، ولكن رغم ذلك نحاول أن نساير هذا الأمر وأعطينا تفويضا لجميع رجال السلطة من عمال وولاة ليتتبعوا هُم مباشرة قضايا البناءات المدرسية مع طبعا مراقبة من طرف وزارة التربية الوطنية، هذا يعني أننا نحاول التكيُّف مع الواقع الملموس في كل منطقة، منطقة، يبقى أن هناك تأخير أحيانا وهذا التأخير هو مستقل عن إرادة الجميع، فمن دون شك لو توفرنا على مساطر تمكننا من الإسراع لقمنا بذلك لأننا في حاجة إلى الإسراع وإلى توفير مايجب من حجرات إلى جميع أطفالنا في البوادي وفي المدن. شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير المحترم على الجواب القيّم الذي استمعنا إليه بكل إمعان، إلا أننا السيد الوزير في الأسبوع المنصرم كان للجنة التعليم والشؤون الثقافية والتكوين بجهة مراكش - تانسيفت - الحوز، اجتماع مع السادة نواب وزارة التربية الوطنية الممثلين لأقاليم الجهة، ولاية مراكش والصويرة وشيشاوة والحوز وقلعة السراغنة، وخلال هذا الاجتماع، وانطلاقا من المعطيات التي وردت في عروض السادة نواب الوزارة سجلنا عدداً كبيراً جداً من المتأخرات التي تقدم بها السادة نواب الوزارة وهذه المتأخرات نتج عنها اللجوء إلى بعض الحلول الإضطرارية كالاكتظاظ والتحويل وإعارة المساجد بالعالم القروي، وبنايات السكان التي لاتتوفر على الشروط الضرورية اللازمة، وبالمناسبة أعطيكم - السيد الوزير - مثالا عن إقليم قلعة السراغنة فالمتأخرات بالوسط الحضري 23 حجرة و29 مرفق صحي وسكناتان أما المتأخرات بالعالم القروي من البنايات المدرسية فهي كالتالي :

49 حجرة مدرسية.

20 مطعم.

56 سكن.

40 مكتب إداري.

23 مرفق صحي.

8 سياجات.

هذا بالإضافة إلى الحاجيات الملحة للمؤسسات الإعدادية، وأذكر منها على سبيل المثال إعدادية المسيرة الحي الفوسفاط بابن كرير التي تعمل بست حجرات تابعة لإعدادية الخوارزمي، وهي معارة من المكتب الشريف للفوسفاط، وقد أصبح تلاميذنا حاليا يدرسون في اكتظاظ لايطاق، وهناك إعدادية الرازي بجماعة الفريطا هذه الإعدادية تمت برمجتها وخرجت إلى حيز الوجود، إلا أنها توقفت بسبب مشكل مفتعل من السكان، وهناك إعدادية الليمون بمدينة قلعة السراغنة التي طالما طلب المجلس البلدي بإحداثها رغم توفر القطعة الأرضية المخصصة لها، ولحد الآن لم تخرج إلى حيز الوجود، لذلك أطلب منكم السيد الوزير أن تعملوا ما أمكن على إيجاد حلول ناجعة لتفادي هذه المشاكل. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

هناك تعقيب للسيد الوزير.

* السيد وزير التربية الوطنية :

شكراً السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار على التوضيحات التي تقدم بها، ولايجادل أحد في أن هناك متأخرات الشيء الذي أدى بنا إلى مطالبة السادة النواب إلى كراء أماكن للاستجابة إلى الحاجيات، ولكن لابد أن نعلم أن هذه المتأخرات ناتجة عن كون الجماعات المحلية هي التي كانت تقوم بعمليات البنايات لمدة سنوات طوال، وأدى ذلك إلى مايعرفه الجميع، ثم لابد أن أقول بأن ما تراكم من تأخر خلال عقود لايمكن أن نستدركه في شهور قلائل، فمن دون شك أننا عازمون على القيام بالواجب وسنحاول استدراك ما ضاع... ما ضعنا فيه جميعا من إمكانات ولكن هذا سيتطلب منا وقتا ليس بالهين. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المحترم.

تطبيقا لمقتضيات المادة 122 من النظام الداخلي، الرئاسة ترفع الجلسة لمدة 5 دقائق بالضبط. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

نعلن عن متابعة أشغال هذه الجلسة بقطاع وزارة التربية الوطنية، وننتقل....

نشرع في أعمال هذه الجلسة بمتابعة الأسئلة الواردة في قطاع وزارة التربية الوطنية بسؤال التالي المتعلق بالكتاب المدرسي للمستشار المحترم الحاج الطاهري.

* المستشار السيد الحاج الطاهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

ـ السيد الرئيس،

ـ السادة الوزراء،

ـ السادة المستشارون،

يعتبر الكتاب المدرسي أداة تعليمية ووسيلة من وسائل بلوغ الأهداف المتوخاة في السياسة التعليمية ونظراً لتطور الذي تعرفه هذه الأداة على مستوى الكمي والنوعي فقد بات من الضروري إعادة النظر في مستوى هذا الكتاب حتى يتماشى مع متطلبات التحديث والعصرنة دون إغفال حضارتنا وثقافتنا وتاريخنا وأصالتنا، فباستقراء بسيط للكتاب المدرسي بالتعليم الأساسي، نجد أن هناك تضخما للمناهج المقررة الأمر الذي يترتب عنه صعوبات في الاستيعاب بالنسبة للتلاميذ، وبالتالي ينتفي عنصر الفائدة والفعالية عنها، كما أنها تعرف انعداما للترتيب والتصنيف بحيث أن الدروس التي يجب تقديمها تؤخر وتلك التي يجب تأخيرها تقدم، وهذا ما يتم تسجيله بالنسبة لدروس القواعد وخاصة تلك المتعلقة بالسنة التاسعة أساسي، كما أن كثرة الدروس تجعل حصص الدعم قليلة ويبقى هاجس الأستاذ هو إنهاء المقرر في وقت قياسي، هذا علما أن حصص الدعم والتثبيت تعتبر أساسية، كما أن مواد المطالعة تعتبر جد جافة ولاتلقى أي تجاوب من طرف التلاميذ، هذا بالإضافة إلى التناقض الحاصل في بعض البرامج كالنصوص الشعرية والنصوص القرائية، بحيث أن مقرر النصوص الشعرية يشمل نصوص قرائية، وفي المقابل نجد نصوصا قرائية ضمن النصوص الشعرية، علما أن النصوص المسترسلة لاتلائم النصوص القرائية في مقرر السنة الثامنة أساسي، وقد أصدرت وزارتكم مذكرة وزارية تحت رقم 141 بتاريخ 31 أكتوبر 96 لاتراعي حصص الدعم بالنسبة للتلاميذ ولاتأخذ بعين الاعتبار العطل في توزيع الدروس، وتحث على ضرورة القيام بالفروض قبل دروس الدعم، وهنا يطرح التساؤل عن مدى فائدة وفعالية هذه الدروس إذا قدمت قبلها الفروض؟

أما بخصوص المواد المدرَّسَة على مستوى السنوات الأولى، فإنها تعتبر عديمة الفعالية لأنها تتميز بالاكتظاظ وبكثرة البرامج وبفراغها وتفوق ملكة التلاميذ الصغار، هذا دون الحديث عن التكاليف المادية الكبيرة التي يتحملها الآباء في بداية كل موسم دراسي نظراً لكثرة الكتب المقررة.

أما بالنسبة للتعليم الخاصة فالمشكل أكبر لأن مؤسسات هذا الأخير لاتتوفر على مناهج موحدة وأغلبها تفرض مقررات دول أجنبية وهو ما يؤشر على سلخ تلاميذ هذه المؤسسات، عن هويتهم وثقافتهم وأصالتهم وتاريخهم، فقد بلغنا أن عدة اللجان قد انكبت على دراسة هذا الموضوع سواءاً على المستوى الوطني أو على مستوى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أو على مستوى منظمة اليونسكو، حيث تتبين الرغبة في تحديث الكتاب المدرسي حتى ينسجم مع تغييرات التي يعرفها العالم على مختلف المستويات في أفق الاستعداد للقرن المقبل، كما علمنا أن الوزارة قررت تغيير البرامج الدراسية خلال السنة المقبلة، وفي هذا الصدد أسائلكم ـ السيد الوزير ـ عن تصور الوزارة للكتاب المدرسي وعلى... وهل ستفتح المنافسة والمبادرة الحرة في مجال التأليف المدرسي؟ وهلا فكرتم في تنظيم ندوة دراسية يشارك فيها الفاعلون التربويون في الأكاديميات وفي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قصد وضع خطة ومنهجية بديلتين للكتاب المدرسي الحالي، وماهو تصوركم للبرامج والمواد التي ستقرر خلال السنة القادمة بحول الله؟ وشكراً للسيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

ألتمس التقيد بالوقت احتراماً للنظام الداخلي. الكلمة للسيد وزير التربية للجواب.

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

حظي ويحظى الكتاب المدرسي بعناية الجميع، لاسيما وأن الميدان عرف فعلا بعض التجاوزات لا في الكم ولا في الكيف،

والمراجعة الضرورية للكتاب المدرسي تبقى متصلة اتصالا مباشراً مع الإصلاح العام الذي ينتظر تعليمنا والذي سيقر من طرفكم أنتم السادة البرلمانيون.

ففي ما يخص إنجاز الكتب، لابد أن نذكر أن هذا الإنجاز سيكون طبقا للبرامج الوطنية وكذلك طبقا للقوانين التي تنظم حياتنا الاقتصادية، فمن دون شك أن المبادرة الحرة سيفتح أمامها المجال، ولكن لابد أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاجتماعية لمعظم سكان البلاد، وكذلك أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات المتعلقة بميزانية وزارة التربية الوطنية، سعيا وراء الحصول على انتاج جيد، ولكن في نفس الوقت يكون في متناول الجميع، هذا يعني أن للدولة دوراً أساسيا في هذا المضمار وسنسعى إلى القيام بالواجب في هذا المضمار.

فيما يخص المناظرة الذي أشار إليها السيد المستشار، فمن دون شك أننا سنجمع مثل هذه المناظرة للتعرف بدقة على ما يجب أن يحتويه الكتاب المدرسي وكذلك على مايجب أن نعتني به فيما يخص هذه المبادرات الخاصة والحرة التي نسعى إلى تنشيطها، فهل سيقع ذلك في الوقت المناسب أي بعد اجتماع اللجنة الوطنية وإقرار ما ستقررونه بالنسبة لإصلاح تعليمنا.

شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير المحترم.

هناك تعقيب للسيد المستشار الحاج الطاهري لكم الكلمة.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري :**

أشكر السيد الوزير على جوابه وأريد أن أركز على نقطة أساسية ألا هي إضفاء طابع الفعالية على الكتاب المدرسي حتى يكون ذا جدوى وفعالية، كما أنبه إلى ضرورة مطابقة هذا الكتاب مع واقعنا المُعاش وأن يراعي فيه من جهة الحالة المادية لآباء وأولياء التلاميذ باعتماده على الكيف أكثر من الكم، ومن جهة أخرى أن يكون مسايراً للتطور التكنولوجي والمعرفي الذي يعرفه العالم، ونرى أن إشراك مختلف الفاعلين التربويين يعتبر أساسيا في صياغة مقررات ومناهج جديدة تكتسي صيغة الفعالية. وشكراً للسيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

ننتقل إلى سؤال يتعلق ببناء إعداديات ببلدية سيدي سليمان، اشراعي وجماعة الزكزل إقليم بركان للمستشار المحترم السيد محمد الحدادي.

* **المستشار السيد محمد الحدادي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

يقول الله تعالى في كتابه العزيز : {اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم}، صدق الله العظيم. إنها أول آية قرآنية أنزلها الله على رسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بصيغة الأمر تحث على تعلم القراءة والكتابة، وإن في هذا أكبر دلالة على الأهمية القصوى التي يوليها ديننا الحنيف إلى تعليم أفراد المجتمع حتى تكون الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس، لأن التعليم هو أداة الرقي والتقدم للدول، وأصبح التطور العلمي وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والأمية مقياس للتخلف والتقهقر.

معالي الوزير،

إن المغرب جعل من التعليم حق من حقوق المواطن يضمنه له الدستور، وإننا إذ نثمن المجهودات التي بذلت في هذا المضمار من أجل إصلاح هذا الميدان الحيوي في ظل حكومة التناوب، ليستجيب إلى تطلعات المجتمع ومتطلبات العصر نلاحظ أن العالم القروي وبعض الجهات لازال لم تف حقها من التعليم.

معالي الوزير،

إن بلدية سيدي سليمان الشراعا وجماعة الزكزل إقليم بركان يبلغ عدد ساكنتها ما يناهز 42.000 نسمة، ويبلغ عدد التلاميذ الثانوي حاليا ما يقرب 1500 تلميذ تقريبا كما يبلغ عدد الناجحين سنويا إلى التعليم الثانوي مابين 500 تلميذ و700 تلميذ، ورغم هذا العدد كله فلا توجد لديهم إعدادية الشيء الذي يضطر التلاميذ إلى قطع مابين 4 كلم إلى 24 كلم يوميا راجلين لانعدام

وسائل النقل، مما يتسبب في تخلي العدد الكبير من التلاميذ عن الدراسة نظراً لهذه الظروف الصعبة وخاصة منها الفتيات، ومما تجدر الإشارة إليه أن بناء هذه الإعدادية - معالي الوزير - كان مبرمجا ضمن مخططات الوزارة والمندوبية الإقليمية في السنة الماضية سنة 1998.

معالي الوزير،

إن الجمعية السكنية وجمعية آباء وأولياء التلاميذ ببلدية سيدي سليمان الشراعا إقليم بركان قد أجرت اتصالا في هذا المضمار مع السيد وزير التربية الوطنية وقد وعدها خيراً، فلهذا نتساءل - معالي الوزير - متى تفكر وزارتكم الموقرة في تشييد إعدادية بجماعة الزكزل وبلدية سيدي سليمان الشرعا؟ وماهي الأسباب التي حالت دون بنائها لحد الآن؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام وشكراً معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية قصد الجواب.

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

فعلا ما قاله السيد المستشار صحيح بالنسبة لأعداد سكان المنطقة والحاجة إلى إعداديتين في كل من سيدي سليمان الشرعا وجماعة الزكزل، ولكن كما في علم الجميع عندما تحملنا مسؤولية وزارة التربية الوطنية قبل 8 شهور كانت الوزارة قررت إلغاء برنامج تموله البنك الدولية، البنك العالمي، وسبب تأجيل هذا المشروع كان راجعا لكون المصاريف المالية لهذا المشروع مرتفعة جداً، ولكن يبقى أن عدد كبير من المشاريع لم تنجز لهذا السبب ومن ضمنها مشروعي الزكزل وسيدي سليمان شرعا، والآن يمكن أو أؤكد للسيد المستشار أن الوزارة ستدرج المشروعين معا في قانون المالية بالنسبة للسنة المقبلة 2000-99. إذن فليطمئن السيد المستشار، فنحن على حرص من أن نقوم بالواجب وسنعمل كلما في وسعنا لإنجاز هذين المطلبين، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للسيد المستشار. لكم الكلمة.

* المستشار السيد محمد الحدادي :

شكراً معالي الوزير على الجواب.

ولكن مع العلم - معالي الوزير - أن هناك الممر الوحيد الذي يربط بلدية سيدي سليمان شرعا مع مدينة بركان عبارة عن قنطرة، علو وادي شرعا طوله يبلغ حوالي 80م، وعلوها تزيد من 20م، كل من... يعبره كل من الشاحنات والسيارات والعربات بالطبع حتى التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في مدينة بركان، وهناك يكثر الازدحام والحوادث المؤلمة وبإنشاء هذه الإعدادية والثانوية يرفع شيئا ما من عبء هذا الازدحام سواءاً على الجسر أو على الإعداديات داخل مدينة بركان، لأن بعض الأقسام داخل إعداديات مدينة بركان - معالي الوزير - يفوق أزيد من 50 تلميذ في الحجرة، وأشير هنا بأن أكثر من 12 دوار تحيط ببلدية سيدي سليمان شرعا ويقطنها أكثر من 10.000 نسمة، أضف إلى ذلك سكان البلدية، ولهذا لايعقل - معالي الوزير - أن تكون مثل هذه الكثافة السكانية بهذا القدر الكبير بدون إعدادية وثانوية، وهاته الإعدادية - معالي الوزير - كانت مبرمجة فعلا، ولكن في اخر المطاف حذفت رغم الوعود التي أعطيت للجمعيات آباء وأولياء التلاميذ بأن هاته الإعدادية ستفتح أبوابها هاته السنة، ولكن فوجؤوا بأن لاوجود لها، وعلى غرار هذا تأخر - معالي الوزير - للسنة المقبلة جل التلاميذ لم يتابعون دراستهم بصفة نهائية وبالخصوص البنات، وهذا الانقطاع كاد أن يكون هذه السنة رغم بعض التدخلات لمنتخبي المنطقة، لايعقل بأن الفتيات يقطعن أزيد من 24كلم في اليوم وفي بعض الأحيان في الظلام الدامس وازدحام الجسر، ولهذا يجب على الحكومة أو على الوزارة أن تأخذ هذا الانقطاع على الدراسة بعين الاعتبار وتعطي الأسبقية لمن له حق الأسبقية. وشكراً معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار التعقيب.

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

ما أريد أن أقوله للسيد المستشار هو أن هذه اللوحة السوداء التي رسمتم ناتجة عن تصرفات الماضي حتى لاأقول أكثر من ذلك، فلنكن متفائلين الآن، ولنعمل جميعا من أجل استدراك ما ضاع لنا من إمكانات ومن وقت في الماضي شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

الآن ننتقل إلى سؤال يتعلق بوضعية الأقسام الدراسية التي تعرضت للإتلاف قبل الشروع في استعمالها للمستشار المحترم السيد حميد المؤذن.

* المستشار السيد حميد المؤذن :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين،

تتعرض بين الفينة والأخرى أقسام دراسية إلى السقوط والإتلاف حيث يكون السبب عادة يرجع بالدرجة الأولى إلى عوامل فنية أو تقنية ترتبط بطبيعة البناء والمواد المستعملة فيه، أو إلى المكان ونوعية التربة التي أقيمت عليها هذه الأقسام، وأذكر على الخصوص النموذج المعمول به في البادية من الأقسام المفككة، إذ كثيراً ما يلاحظ أن هشاشة هذا البناء تساعد على إتلافه بسرعة مما يضيع على عدد من التلاميذ البالغين سن التمدرس فرصة للإلتحاق بأقسامهم وأحيانا تتلف هذه الأقسام قبل الشروع في استعمالها.

لذا، ومن منطلق انعكاسات السلبية التي تتسبب فيها وضعية هذه الأقسام على تمدرس أبنائنا في البادية، إضافة إلى تأخر برمجتها وإنجازها وبذل العمل فيها، أطرح على سيادتكم الأسئلة التالية :

إلى ماذا ترجع أسباب هذه الظاهرة؟

هل إلى ضعف المراقبة على الصفقات؟ أم إلى سبب آخر؟

ماهي الإجراءات التي تتخذها وزارتكم لضمان تمدرس التلاميذ في مثل الحالات المذكورة؟

أليست لوزارتكم نية الاستغناء عن بناء الأقسام المفككة واستبدالها بالبناء العادي المطابق لمواصفات الهندسة المعمارية الأصيلة لبلادنا لتوفير جمالية لهذا البناء بالإضافة إلى الصلابة ودوام صلاحية هذه الأقسام؟ وشكراً السيد الرئيس. شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

فعلا نسجل بحسرة هذا الواقع الذي أشار إليه السيد المستشار ولكن لابد أن نبرز الأسباب أو على الأقل أن نشير إلى من كان مسؤولا على هذه الوضعية. يعلم الجميع أنه من سنة 1990 إلى غاية 1996 كانت الجماعات المحلية هي المسؤولة على البنايات ثم بعد ذلك وُكِل الأمر للسادة العمال والولاة حتى يقوموا بهذا العمل تحت مراقبة وزارة التربية الوطنية، من دون شك أن ما يحدث أحيانا أو ما حدث في الماضي هو ناتج عن ضعف المراقبة المباشرة من طرف الجهاز المعني أي من طرف وزارة التربية الوطنية، ولذلك لقد قررنا أن نكثف عدد التقنيين العاملين في بعض المديريات وأساسا مديرية البنايات والتجهيز بوزارة التربية الوطنية حتى نتفادى هذه الأخطاء وهذه الأخطار المحدقة بأبنائنا.

فيما يخص البناء المفكك، تعلمون أيها السادة أن لجوئنا لهذا البناء هو راجع أساسا لكوننا مضطرين إلى الإسراع بالعمل، ولكن لابد أن نقول بصراحة أن هذا النوع من البناء لايتناسب لا مع المعطيات المناخية ولا حتى مع المعطيات الصحية الضرورية لصيانة صحة الأطفال، لذلك سنعمل من أجل بناء حجرات على الشكل المحلي التقليدي إن اقتضى الحال، مع طبعا ضمان الصيانة وضمان الجودة في البناء بالنسبة للمستقبل. شكراً

السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

* المستشار السيد حميد المؤذن :

نعم السيد الوزير،

نشكركم على توضيحاتكم القيمة ونؤكد لسيادتكم أننا عندما نطرح هذه الأسئلة، فقط نريد مساعدتكم على معرفة الحقيقة، آملين العلاج الفوري لأن ضياع سنة دراسية للمواطن المغربي ـ السيد الوزير ـ تساوي الشيء الكثير، فنحن عندما نستبشر خيراً ببناء مدرسة في مداشرنا النائية ونقوم بتسجيل أبنائنا حتى يصل العدد في السنة الأولى إلى 120 تلميذ مثلما حدث في مُدشْروزِين بدائرة باب برد، وتسقط المدرسة قبل الشروع في استعمالها ولا تزال حتى يومنا هذا لم تنجز بعد، منذ سنة 96، فإننا نتأسف ونحزن، ولا أظنكم ـ السيد الوزير ـ لم تحزنوا معنا أبداً، لما نعهده فيكم من حب لأبناء هذا الوطن العزيز، وقد لمسنا نفس الحزن والأسف لدى ممثليكم مشكورين بنيابة شفشاون، فلا ندري السيد الوزير من المسؤول عن هذا التأخير في إعادة الإنجاز، ولانريد أن نعرف، ولكننا نريد الإنجاز الفوري، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من فلذات أكبادنا في مثل هذه الحالات. وشكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التربية الوطنية :

أود أن أشكر السيد المستشار على مشاعره وأود كذلك أن أقول إنني أشاطره الحزن أمام ما حصل، وسنعمل، سأستفسرفي الأمر وسنعمل من أجل استدراك ما حصل.

* السيد رئيس الجلسة :

السؤال الموالي يتعلق بالعمال المأجُرين من ميزانية الكنس، تقدم به المستشارون المحترمون السادة : عبد الرحمان أوشن ـ محمد أوحلو ـ محمد الرحموني، فليتفضل من... الأستاذ السي محمد أوشن لكم الكلمة.

* المستشار السيد عبد الرحمان أوشن :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سؤالي موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية في موضوع التأخر الذي يعرفه صرف تعويضات عمال وزارة التربية الوطنية المكلفين بالكنس والتنظيف.

السيد الوزير،

لقد استرعى انتباهنا أن عمال وزارة التربية الوطنية المأجرين من ميزانية الكنس عن طريق التأجير المحلي لم يتوصلوا هذه السنة بتعويضاتهم عن المدة الماضية والمقدرة بخمسة أشهر، ولكم أن تتصوروا السيد الوزير وضعية هؤلاء وهم ينتظرون تعويضاتهم على بساطتها قلة حجمها لشهور إلى أن تنتهي الإدارة من اتخاذ إجراءاتها التي تتكرر في كل سنة، والمؤسف ـ السيد الوزير ـ أن هذه الوضعية في جميع السنوات السابقة كانت تتأخر لمدة شهرين إلى 3 أشهر، وقد تعدتها هذه السنة حتى اقتربت من 5 أشهر وزيادة، ورغم تنبيهات المعنيين ومنظماتهم النقابية، لم تتمكن الإدارة من إيجاد حل ملائم يجنب هذه الفئة المستضعفة من قساوة الانتظار.

لذا، نستسمح سيادتكم في طرح السؤال التالي :

ماهي الإجراءات التي تعتزم وزارة التربية الوطنية ـ السيد الوزير ـ لتلافي التأخير في أداء مستحقات هذه الفئة المستضعفة من مأجورين من ميزانية الكنس لكي لاتتكرر مآسيهم في كل سنة، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التربية الوطنية :

صحيح ـ السيد الرئيس ـ

السيدة والسادة المستشارون،

إن هذه الفئة من العاملين عانة كثيراً من تأخر أجورهم، فطال

انتظارها ما يزيد عن 5 أشهر، ونتأسف لهذا الأمر ونتألم إليه لاسيما وأنه متنافي لامع الشريعة ولامع القانون الوضعي، ونعترف بعجزنا ولكن لابد أن نتساءل ما السبب في ذلك؟ فالسبب هناك في الواقع كبة من الأسباب :

1) كما يعلم الجميع فالقانون المالية تأخر هذه السنة بثلاثة أشهر أو 4، وهذا كان السبب الرئيسي في التوفر على الاعتمادات، ثم إضافة إلى هذا هناك إجراءات إدارية لا مناص منها :

- هناك تفويض الاعتمادات إلى المصالح الخارجية وكذلك تأشير المراقبة المركزية للالتزام بدفع نفقات الدولة، ثم تأشير المراقبة الإقليمية للالتزام بدفع نفقات الدولة، ثم إعداد اللوائح من طرف المصلحة المركزية.

أقول هذا ليس لتبرير ما حصل ولكن لأذكركم بالمراحل التي يجب أن نمر منها من أجل صرف هذه الأموال الزهيدة في الواقع والتي لا تمثل الكثير، ففيما يخص وزارة المالية... آه وزارة التربية الوطنية أمام ما حصل فإنها تنوي أو تعتزم دراسة إمكانية تفويض تلك الإعتمادات المخصصة لهذه الفئة من الأعوان لمديرية التأجير وأداء المعاشات التابعة لوزارة المالية، ولكن هذا يستوجب موافقة وزارة المالية على ذلك، ونحتفظ نحن في وزارة التربية الوطنية بالتدبير الإداري لشؤون هؤلاء الناس، فمن دون شك أن إذا ما حصل الاتفاق بين الإدارتين حول هذه المسطرة سنخفف شيئا ما من التأخير الذي يحصل دوريا في أداء مستحقات هؤلاء الناس. شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، لكم الكلمة.

* السيد المستشار عبد الرحمان أوشن :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير،

بداية نقدر في السيد الوزير جرأته على اعتراف الوزارة بعجزها عن إيجاد حل لهذه النقطة التي تتكرر في كل سنة، ونقدر كذلك ونسجل فيه استعداده لتجاوز هذه السلبية وهذه العقبات المتعددة التي تلاها علينا السيد الوزير والتي تتمثل في عدد كبير من الإجراءات التي يمر بها صرف هذه المبالغ الزهيدة جداً كما جاء على لسان السيد الوزير نفسه، ثم كذلك نأمل بأن يحصل هذا الاتفاق بين الإدارتين، إدارة وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية لتلافي قلنا هذه المأساة لهذه الفئة لأنها في الحقيقة إذا ما قورنت - يعني تلافي هذه الإجراءات - إذا ما قورن بمأساة هذه الفئة التي تتكرر في كل سنة ولك سنة في الحقيقة تزداد شهور الانتظار أكثر، فإنه يجب علينا أن نحرص ما أمكن وباستعجال - السيد الوزير - لتلافي هذه المسألة. وشكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

ننتقل الآن بعد أن أنهينا الأسئلة الموجهة لوزارة التربية الوطنية إلى قطاع الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الخليفة ليتقدم بسؤاله المتعلقة بالضرر اللاحق بالمواطنين من بعض قرارات الوكالة الحضرية.

السيد المستشار لكم الكلمة.

* السيد المستشار محمد الخليفة :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن قطاع السكنى يشكو من عدة مشاكل جعلت الكثيرين يوقفون استثماراتهم في مجاله، إلا أن هناك طبقة لها إمكانات خاصة تمنحها القدرة على تجاوز كل العراقيل وأريد من خلال هذا السؤال توضيح حالة يشتكي منها الكثير من الناس وخلقت مشاكل اجتماعية من غير مبرر لوجودها، هذه الحالة - السيد الوزير - هي حالة الكثير من الناس يملكون فيلات لسكناهم الشخصية ويجدون راحتهم في السكنى الانفرادية، ومنهم من لايتمكن في أول الأمر من بناء الطبق الأول، فلما أراد أن يعد

تصميما لبناء الطابق الأول، فوجئ بالوكالة الحضرية تمنعه وتخبره بأنه لا حق له في بناء الطابق الأول، وأن عليه أن يهدم بيته ويبني مكانه عمارة مادامت المنطقة أصبحت منطقة العمارات.

السيد الوزير المحترم،

هل إذا ضاق على الإنسان بيته وأراد أن يوسع على أهله يجوز منعه؟ أليس من العدل حتى ولو أصبحت المنطقة منطقة العمارات أن تترك للناس الحرية مادام مشروعهم لايخل بجمالية المنطقة ولا يُخالفُ التصاميم الحضرية؟

السيد الوزير المحترم،

أليس من الأفضل أن تكون بين العمارات فيلات تخلق متنفسا للجميع ونقطة خضراء بين علب الإسمنت، ليس كل الناس قادرين على هدم بيوتهم لبناء عمارة، وليس كل الناس يحبون سكنى العمارات.

نرجو السيد الوزير المحترم، أن نسمع منكم جوابا يضع الحق في ميزانه كي لايُضَحَّى بطائنة لمصلحة أخرى. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم، فليتفضل.

* **السيد وزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان محمد اليازغي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

شكراً للشريف محمد الخليفة على تساؤله، بطبيعة الحال هذا الأمر فيه عدة جوانب، فبالنسبة للوكالة الحضرية مبدئا هي تسهر على تطبيق القانون، أي هناك وثائق التعمير التي هي موجودة والتي تمر من مراحل كما تعرفون فوثيقة التعمير تمر من مرحلة خصوصا مرحلة التي هي موضوعة رهن إشارة العموم لقول ملاحظاتهم واقتراحاتهم وإبراز الضرر الذي يمكن أن يأتيهم عند صياغة هذا التصميم وهذا التخطيط، طيب، لما تصبح وثيقة التعمير رسمية ويصدر بها مرسوم للوزير الأول آنذاك تصبح ملزمة للخواص وملزمة للإدارة، يبقى كيف تتصرف الوكالة الحضرية، هي عندها أمر - طبعا -، فبمجرد ما تشكلت حكومة التناوب قمنا بتقييم لعمل الوكالات الحضرية، وهذا التقييم جعلنا نتجه اتجاها لإصلاحها، إصلاح تسييرها ومراجعة علاقتها مع المواطنين ومع المنتخبين ومع المعنيين بالأمر، أي أصحاب المهن والحرف، والأمر يسير الآن في هذا الاتجاه ويمكن أن أقول لكم أنه خلال الثلاثة الأشهر الماضية حلت مشاكل ملفات عديدة تشمل 10.000 بقعة أرضية التي كانت واقفة عند الوكالة الحضرية، ونحن الآن بصدد صياغة التوجهات أي صياغة منشور يصبح بديلا عن منشور 222 الذي كانت تعتمد عليه الوكالات للقيام بواجبها بالطبع يبقى المشكل الذي طرحتموه، هذا والذي فيه حسب ما قلتم فيه ضرر لاحقة ببعض المواطنين اللي يقال لهم أنه بناء الطبق الأول بحجة أن المنطقة هي مخصصة لبناء العمارات، هذا كان بودي لو توصلت الوزارة بمعلومات مضبوطة لقضايا .... وآنذاك كان يمكن لها أن تقوم بتقصي الحقائق ومعرفة التدخل عند الاقتضاء. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد الخليفة :**

السيد الوزير المحترم،

نشكرك جزيل الشكر على جوابكم الذي لانشك فيه، ولانشك في مما قمتم به وتصفية كثير الملفات في هذا الموضوع، وكذلك ما تقومون به من عمل دؤوب، وكذلك في مصلحة المواطنين وكذلك في تقسيم الوكالات وإصلاح تسييرها وعقلنتها، إلا أن المشكل الذي طرحته السيد الوزير المحترم، إنه مشكل فيه مأساة لبعض المواطنين، فلا أدل على ذلك والأخ السي الوزير السيد المباركي يعرف مراكش ويعرف هذه الأحياء الذي نتكلم عنها وقد تكلمتم معه في الموضوع أن هذه لا تخل أبداً بجمالية المدينة، ونحن

حريصون على جمالية المدينة وحرصين كما أنتم كذلك حريصون على جمالية مدينة مراكش، إلا أن هناك كما قلت أحياء كان في الحقيقة لا أقول غلطة ولكن كان كنوع من تجاوز في تلك الرخص للعمارات، إن أحياء لاتضر بالشوارع الكبرى وهي وراء مسجد، فالكل يعرف هذه المنطقة الزراعية في قلب مراكش، إنها إذا أقصيت منها هذه الفيلات ستكون بالنسبة للساكنة هناك أنهم يجب أن يرحلوا أو يذهبون خارج المكان الذي كانوا قد بنوا فيه مساكنهم وذلك سيكون في الحقيقة ضرر كبير، وقد وافيتكم - السيد الوزير - في هذه الموضوع ولا أريد هنا إلا أن أذكركم وأشكركم شكراً جزيلاً على ما تعملونه وما ستعملونه، وأنا متيقن من ذلك. وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

ننتقل إلى قطاع الصيد، الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري بسؤال يتعلق بتأمين المزاولين بالمراكب الصغيرة للصيد التقليدي للمستشارين المحترمين السيدين عبد الجبار بوفلحى وبوشعيب الهلالي.

* المستشار السيد :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

في إطار الجانب الاجتماعي لرجال البحر نلاحظ أن المزاولين بقوارب الصغيرة للصيد التقليدي غير المنخرطين في نظام التأمين كما أنهم لايتوفرون على وثائق رسمية اللازمة لممارسة وظيفتهم، علما أن هذه القوارب تشغل يداً عاملة مهمة وتلعب دوراً لاغنى عنه في الاقتصاد الوطني، وقد لاحظنا أن الممارسين في إطار هذه القوارب الذين يتعرضون لحوادث بحرية لاتستفيد عائلتهم من أي تعويض، الأمر الذي يترتب عنه تعرض عائلاتهم للتشرد والضياع، لذلك وبالنظر لأهمية هذه المراكب في الاقتصاد الوطني، فإننا نطالب بضرورة تأمين البحارة الممارسين بها ضد حوادث الشغل والأخطار المهنية.

وسؤالنا منصب حول الإجراءات التي ستتخذونها في هذا الصدد. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* السيد الوزير المكلف بالصيد البحري :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله اللي في الواقع يتطرق إلى إشكالية أكبر من الإشكالية التي طرح، طبعا هناك بالنسبة لقطاع الصيد التقليدي إشكالية التأمين، لكن الإشكالية أعمق لأن في الواقع خلال السنوات الأخيرة وخلال العقود الأخيرة وقع إهمال تام وكامل وشامل لقطاع الصيد التقليدي، وبالنسبة للحكومة وبالنسبة للوزارة من أسبقية الأسبقيات خلال الأشهر المقبلة انعكاف على دراسة هذه المشاكل وإيجاد الحلول الملائمة لها، طبعا فيما يخص التعويض على الحوادث ما يَمْكنْ يْكونْ التعويض إلا إذا كان التأمين، لأن الدولة ماعندهاشاي الإمكانية باش تعوض على الحوادث كما تتوقف الحوادث في الطرق كَيْمكْن يكُون التعويض إلا عن طريق التأمين. التأمين طرح إشكالية كبيرة، لأن من الناحية القانونية، حتى من ناحية القانون الدولي إذا كانت الحوادث كيمكن يتأمن عليها بالنسبة للقوانين، ما كاين شاي قانون اللي كيفرض التأمين، كانت هناك عملية ضمان البحري اللي كانت تهدف كذلك إلى مرحلة من المراحل يوصل إلى هذا التأمين، لكن مع الأسف يمكن لنا نقول أن المحاولات اللي تقامت إلى حد الآن ما كانت شاي في المستوى بالخصوص أنه عندنا إشكالية ديال إحصاء عدد القوارد، لأن كاين قوارب اللي هي قانونية، كاين واحد العدد كثير ديال القوارب اللي هي في إطار غير قانوني خصنا نعالج

هذه الإشكالية، وماشي قضية ديال العشرات أو المئات ديال القوارب اللي في هذه الوضعية بل الآلاف ديال القوارب اللي في هذه الوضعية. إذن كاين المشكل ديال عدم وجود بالنسبة لهذا القطاع ديال المراسي، ديال التجهيزات التحتية اللي تمكنها من القيام بعملها. لهذا قضية التأمين مطروحة واحنا نفكر فيها ولكن مطروحة في إطار منظور شمولي ديال الاهتمام بهذا القطاع اللي خصو من جهة يكون عنده إمكانية التأمين ومن جهة أخرى خصو يتمتع بإعانات الدولة اللي كتمشي للقطاعات ديال الصيد أخرى وما كيتمتع شاي بها قطاع ديال الصيد التقليدي، واللي كَيْخصُّو كذلك توفر له الشروط العادية والضرورية ديال تسويق في ظروف عادية ديال المنتوج ديالو، واللي كذلك خَصُّو يدخل في إطار ديال التغطية الصحية اللي كتفكر فيها الوزارة.

لهذا، قضية التأمين مطروحة، ولكن طرحناها احنا في الوزارة في إطار منظور شمولي ديال تهييئات الشواطئ ديالنا من الشمال إلى الجنوب وفي إطار ديال إعادة النظر في النشاط ديال هذا القطاع. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار. لكم الكلمة.

* **السيد المستشار :**

شكراً السيد الوزير.

لقد سجلنا بكل ارتياح فحوى جوابكم الذي نكن له كل التقدير والاهتمام، إلا أننا نريد التفاتة نظركم إلى المنتوج الجاري به العمل وهو الضمان البحري، الذي لم نر بعد نتائجه ومحاسنه ولذا، بات من المنطقي أن يهتم هذا المنتوج بهذا الجانب الاجتماعي الذي سيخدم مصلحة شرائح واسعة من قطاعنا المنتج، وعليه نريد أن يدمج تأمين حوادث الشغل والأخطار المهنية في الضمان البحري، وهذا سيعطيه أيضا أهمية بالغة لدى الأوساط البحرية، خصوصا منها تلك التي تعمل على متن القوارب ولاتتمتع بأي تغطية اجتماعية وفي هذا تطبيقا للوعود التي جاءت بها حكومة التناوب والتغيير، ومن جهة أخرى، كلنا نعلم أن كل شركات التأمين لاتقبل تغطية لرجال إلا لرجال البحر الذين يتوفرون على دفتر بحري، أما البطاقة الممنوحة لهذه الفئة المستضعفة لاتخول لها الانخراط في عقود التأمين، وعليه فإننا نلتمس منكم - السيد الوزير - أن تأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، وتُصدروا أوامركم لمنح كل البحارة دفتراً رسمياً يضمن لهم هويتهم ويتيح لهم الفرصة للتمتع بالتغطية والتأمينات المتوفرة لإخوانهم. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

* **السيد التهامي الخياري الوزير المكلف بالصيد البحري :**

السيد الرئيس،

يظهر لي متفقين على طول الخط فيما يخص الاهتمامات، كاين الإشكالية ديال الضمان البحري، إذا كان طرف من البحارة كيشوفو شيء إيجابي ولكن مع الأسف حسب التجربة، الأغلبية الساحقة ديال البحارين في الشكل ديالو الحالي رافضينُه، وأنتم على الإطلاع لأنه من الأسباب ديال المشاكل اللي وقعت في الجنوب في مرسى ديال أكادير رفض ديال البحارة في الميدان ديال الضمان البحري كما هو عليه، ولهذا الآن كما لا شك في علمكم لحنا في إطار إعادة النظر في هذا الجانب هذا باش يكون الضمان البحري ماشي فقط في شكله الحالي، باش يتوسع إلى التغطية الصحية حتى يمكن أننا نتقدم إلى الإمام.

أما فيما يخص قضايا ديال الدفتر، كيخص كذلك السادة المستشارين يعرف اهتمامنا، والآن نحن نحاول ننظم القطاع، طبعا خصنا بعض الشروط الدنيا باش نعرف من هو البحار ومن هو ليس ببحار، إذا بغينا نديروا واحد التغطية الصحية ويكون التنظيم، بدايته أشكون اللي غادي يمكن يدخل في هذا الإطار هذا، لهذا، بلاشك، وأنا كنتفهم السادة المستشارين عليهم ضغوط كما علينا ضغوط هنا واحد العدد ديال السادة يمكن على حق كيطلب بالدفتر البحري اللي يمكن حسب الشروط الجديدة ما بقاوشاي عندهم الحق التوفر عليه، احنا مستعدين باش نتناقش مع السادة المستشارين ومع باقي الأطراف باش نتناقش في ماهي الشروط اللي خص تكون متوفرة باش الإنسان يعتبر بأنه

بحار. لأن ما يمكن لنا شاي نبقى في هذه الوضعية، لأن هذه مهنة حتى هي كباقي المهن، خصها تكون منظمة، خص الناس اللي كيشتغل فيها يكون مخافظين على مصالحهم، وحتى احنا مستعدين باش نتناقش، ولكن من الضروري باش يكون واحد الإطار منظم باش نعرف اشكون اللي هو بحار واشكون اللي ماشي بحار، لأن راه غدا إذا بغينا واحنا غادبين في هذا الطريق باش ندخل التأمين، باش ندخل للتغطية الصحية باش ندخل واحد العدد ديال المسائل، خصنا نعرف على من يطبق هذه التجربة على من غادي تطبق، وما يمكن لها تطبق إلا إذا كنا متفقين على ماهو التعرفة ديال البحار، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل إلى قطاع وزارة التجهيز، قبل ذلك ننتقل هنا إلى موضوع كتابة الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلفة بالإسكان سؤال تقدم به المستشار المحترم السيد عقا الغازي يتعلق بالسكن الاجتماعي.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

ظروف طارئة حالت دون حضور المستشار السيد عقا غازي، لهذا ألتمس العمل على تأجيل هذا السؤال إلى جلسة لاحقة ونعتذر للرئاسة وللسادة المستشارين ومن خلالهم للسيد كاتب الدولة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

هذا السؤال سبق أن اتخذت فيه مقتضيات المادة 299 من النظام الداخلي، ذلك أنه كان مبرمجا في الجلسة السابقة، وتغيب المستشار المحترم، وبرمج من جديد في هذه الجلسة لذلك سيحال الأمر على المكتب الذي سيتخذ فيه الإجراء المناسب مع القانون الداخلي. وشكراً.

ننتقل الآن إلى قطاع وزارة التجهيز ونستمع إلى سؤال حول سد محمد بن عبد الكريم الخطابي بإقليم الحسيمة للمستشار المحترم السيد محمد بوكمزة، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد بوكمزا :

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين،

سؤال موجه إلى السيد وزير التجهيز المحترم، تعلمون - السيد الوزير - على أن سياسة السدود التي أبدعها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، تعد سياسة نادرة في العالم، وكم من دولة حاولت تقليد المغرب في هذا المجال إلا أنها فشلت، لكن بفضل السياسة الحكيمة لجلالته استطاع المغرب أن يكون رائداً في سياسة السدود، وفي هذا الإطار عرف إقليم الحسيمة التفاتة ملكية سامية حيث تم إنشاء سد محمد بن عبد الكريم الخطابي منذ سنة 1975، وهو الآن يتوفر على خزان مائي مهم جداً مما يستدعي التفكير في إحداث سد فوق السد المذكور أعلاه لاحتواء ظاهرة الفيضانات إضافة إلى تطهيره من الرواسب.

ولهذا نطرح عليكم السؤال الآتي : ماهي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لتطهير سد محمد بن عبد الكريم الخطابي من الرواسب التي باتت تهدد السد برمته؟ وموازاة لذلك هل تفكر الوزارة في اتخاذ الإجراءات التقنية الميدانية لوضع حد لضياع الماء. وشكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التجهيز المحترم، فليتفضل.

* السيد بو عمر تغوان وزير التجهيز :

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

اتفق مع السيد المستشار المحترم على أن سد محمد بن عبد الكريم الخطابي بإقليم الحسيمة يعرف الظاهرة الطبيعية ديال التَّوَحُّل، والإدارة... الوزارة واعية بهذه الإشكالية ديال التوحل وذلك نظراً للطبيعة ديال التربة بهذه المنطقة والتضاريس ديالها

التي تجعل كلها أن المياه تمر بسرعة وبذلك تجر معها كمية هائلة من التربة إلى هذا السد، إلا أنه في إطار الحد من هذه الظاهرة وكما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، قامت الوزارة وتقوم بإنجاز الحواجز للحد من هذه الظاهرة ديال التوحل وكذلك أعدت في إطار البرنامج المديري لتحويض... لتهييئ الحوض اللي موجود عليه هذا السد إنجاز ما يزيد على 9 سدود، هذه السدود هذه منها سدا إيفاتين اللي كتقدر سعته بما يزيد على 170 مليون متر مكعب واللي كذلك غادي يمكن من تعبئة حوالي 54 مليون متر مكعب للحلول دون النقص، ضياع المياه بسد سيدي محمد بن عبد الله، إلى أنه يمكن القول في الخلاصة أن حاليا هذا السد هذا كميات المياه الموجودة به هي كافية والحمد لله حاليا لسد الحاجيات ديال المنطقة، والوزارة في إطار تخطيطها ورؤيتها الشمولية ستبدأ إن شاء الله تنجز هذه السدود التي هي مبرمجة عندما يحين وقت ذلك. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد بوگمزا :**

شكراً السيد الوزير.

غير اللي بغينا نذكر السيد الوزير والحكومة بصفة عامة، مما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة التي على أساسها تم إحداث هذا السد محمد عبد الكريم الخطابي أقرت أن المنسوب المائي لهذا السد يكون في حدود 42 مليون متر مكعب، لكن الآن لايتوفر إلا على 32 مليون، مع العلم أن ما بين 8 و9 مليون من هذه النسبة الأخيرة تشكل رواسب، الشيء الذي جعلنا نطرح هذا السؤال لتجيبنا الحكومة عن الاستراتيجية الاستعجالية لحلّ إشكالية الرواسب والحد من ضياع الماء، وتفاديا لظاهرة الفيضانات مستقبلا نود ما معرفة إمكانية التعجيل بإنشاء سد فوق هذا السد. وشكراً السيد الوزير وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

* **السيد وزير التجهيز :**

لا، أشكر المستشار المحترم، ولكن يجب أن نتفاهم ليست هناك حالة استعجالية فيما يخص سد سيدي محمد بن عبد الله، وأن ظاهرة التوحل ظاهرة كما قلت في بدايتي طبيعية، وبأنه يعني في إطار الدراسات وإعدادها يعني كل الدراسات ديال الحوض بصفة شمولية جاهزة، وحاليا ليس هناك أية إشكالية مطروحة بحيث كمية المياه التي ذكرها السيد المستشار وعنده الرقم صحيح ديال المخزون، كافي لسد الحاجية في المنطقة. هذا هو اللي بغيت نزيد نأكد به للسيد المستشار المحترم ولكي أطمئنه.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير المحترم.

إذا سمحتم، نقطة نظام لاتعني الرد، يعني هناك تفاهم.

الآن ننتقل إلى السؤال الثاني في هذا القطاع يتعلق بالشبكة الطرقية بإقليم طاطا، للمستشار المحترم السيد محمد تضومانت. لكم الكلمة السيد المستشار.

* **المستشار السيد محمد تضومانت :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة المستشارة المحترمة،

السيد الوزير،

تعتبر الطرق شَرَيانا أساسياً في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني، وتعتبر مرآة لتطور أية منطقة، كما أن دورها لايخفى في مجال التخفيف من حوادث السير وخلق التواصل مع مختلف مناطق والجهات وخاصة منها القروية والنائية لفك العزلة عنها، وإقليم طاطا كما تعلمون يعتبر من الأقاليم الفتية التي تشق طريقها نحو النماء نظراً لتوفرها على مجموعة من المؤشرات التي بإمكانها أن تخلق منها إقليما متطوراً، إن المشكل لحركية هذا الإقليم يلاحظ أن هذا الأخير يفتقر إلى التجهيزات الأساسية ومن

بينها ضعف الشبكة الطرقية، بحيث أن عدة مسالك طرقية في حاجة إلى التعبيد أو الترميم أو الصيانة أو التكسية وعلى سبيل المثل لا الحصر الطريق الرابطة بين آقا وجماعة قصبة سيدي عبد الله وامبارك وإيميتك بإقليم طاطا، الطريق الرابطة بين إقليم زاكورة ودائرة فم الزكيت بإقليم طاطا، الطريق الرابط بين جماعة آقا غاين وجماعة فم الزكيت عن طريق جماعة الثيت بإقليم طاطا، الطريق الرابط بين طاطا وتكموت وإيغرم، فعلى الرغم من استكمال الدراسات بخصوص تعبيد هذه الطرق، فإن تنفيذها لم يشرع فيه بعد، مما يشكل عدة متاعب لمستعمليها ويتسبب في عدم النهوض بالمناطق التي تربط بينها وبالتالي تنميتها على جميع المستويات، لذلك فإني أطالب بالإسراع في تعبيدها، فإنني أتساءل عن التوقيت الزمني لدخول هذا حيز التنفيذ، وماهي التدابير التي اتخذتها وزارتكم في هذا الصدد؟ ومتى سيتم توسيع الطريق الرابط بين طاطا وتارودانت؟ وذلك نظرا لأهمية هذا الطريق على جميع مستوياته، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* **السيد وزير التجهيز :**

أشكر السيد الرئيس.

وأشكر كذلك السيد المستشار المحترم، وأريد أن أؤكد له أن الشبكة الطرقية بإقليم طاطا تقدر بحوالي 1150 كلم، منها حوالي 538 معبدة، يعني نسبة الطرق المعبدة هي 46% مقارنة مع المعدل الوطني ليقدّر بـ 51%، فيعني رغم ضعف حركة المرور بهذا الإقليم العزيز. ورغم الرواج الاقتصادي الذي يعرفه هذا الإقليم الذي هوشينا ما قليل مقارنة مع الأقاليم الأخرى، فإن الوزارة وبطلب من السادة المنتخبين عملت كذلك على إدماج حصة لابأس بها في البرنامج لبناء الطرق بالعالم القروي وأن جميع الطرق التي تكلم عليها السيد المستشار المحترم، هي مبرمجة في هذا البرنامج لبناء الطرق بالعالم القروي، في السنة المالية اللي ما بعد السنة المقبلة يعني 2000-2001، بحيث تقدر حصة هذا الإقليم من البرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي 148 كلم من البناء، والإعداد 207 كلم من المسالك وصلت حاليا نسبة الإنجاز 30%، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، لكم الكلمة.

* **السيد المستشار محمد تضمانت :**

أشكر السيد الوزير على جوابه، وأتمنى أن يعمل على التعجيل بإنجاز هذه الطرق وذلك لإقليم طاطا، الإقليم الشاسع جداً، وتعتبر الطرق من أهمية التجهيزات الأساسية التي يجب أن توليها الحكومة الأهمية التي تستحقها، وإنني على يقين أن تنمية هذا الإقليم رهينة بإنجاز الطرق وصيانتها وتوسيعها حتى يتم تشجيع السياحة والاستثمار وخلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإقليم، هذا بالإضافة إلى أن إقليم طاطا يعتبر غنيا بثرواته الطبيعية ومناظره الخلابة ونوعية جغرافيته وتضاريسه حيث توجد به السهول والجبال والرمال وهذه المعطيات كافية بأن تجعل من هذا الإقليم إقليما رائداً ومتوفراً على جذب السياحة والاقتصاد، وهذا طبعا لن يتأتى إلا إذا وجدت شبكة طرقية في المستوى المطلوب. لذلك أرجو أن تعطوا لهذا الإقليم العناية الفائقة، علما أن المديرية الإقليمية بإقليم طاطا تقوم بمجهودات محمودة ومشكورة ولاتدخر جهوداً في الاهتمام بهذا الإقليم على الرغم من قلة الآليات التي تتوفر عليها، وبهذه المناسبة نطلب من السيد الوزير أن يدعم هذه المديرية بالآليات الضرورية. وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

ننتقل بعد ذلك إلى قطاع وزارة الطاقة والمعادن بسؤال يتعلق ببرنامج الكهربة القروية الشاملة للمستشار المحترم السيد المفضل بنعلوش. فليتفضل.

* **المستشار السيد المفضل بنعلوش :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

هذا السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن يثير إشكاليتين اثنتين :

الإشكالية الأولى تتعلق بالاتفاقية التي أبرمتها الجماعات المحلية مع المكتب الوطني للكهرباء ورقمها 392، والملحق، هذه الاتفاقية 11-11-44 الذي كذلك برمجتها الجماعات مع المكتب المذكور الإشكالية هنا تبرز من خلال التناقض بحيث أن مقتضيات الاتفاقية الأولى 392 تنص على أن واجب الذي ينبغي على المواطنين أداؤه هو 40 درهم شهريا على مدة 7 سنوات، إلا أن المواطنين فوجئوا في هذاك الملحق اللي أشير إليه قبل قليل بأنهم ملزمون بأداء دفعة واحدة مبلغ 2500 درهم، مع العلم أن القانون المالي الذي صودق عليه مؤخراً يشير إلى أن ما ينبغي على المواطن أداؤه هو 40 درهم شهريا وليس 2500 درهم كما تنص على ذلك هذا الملحق، ومما يثير شيئا من الاستغراب وهو أنه في نفس الجماعة هناك مواطن يؤدي أو طلب منه أن يؤدي 40 درهم ومواطن آخر طلب منه أن يؤدي 2500 درهم هذه هي الإشكالية الأولى.

الإشكالية الثانية تتعلق بكيفية تحديد القرى المستفيدة من البرنامج الوطني للكهربة القروية، بحيث أن التقنيين الذين يوفدُهم المكتب الوطني يقومون بتحديد القرى أو المداشر بشكل لايرتكز على الواقع بل بشكل عشوائي في كثير من الأحيان، لماذا؟ أعطي مثال، مثلا يأتون لمدشر «إكْسْ» فيه 270 مثلا أسرة وهناك مجموعة من الدور المجاورة لذاك المدشر لاتستفيد من هذه الكهرباء وسبق لنا في الإقليم الذي نتمنى إليه إقليم تاونات أن عقدنا اجتماعا مع المدير العام للكهرباء القروية وكذلك المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء وأثيرت هاته القضايا وأعطي لنا وعد بأن تحل ولكن بقي الأمر كما هو وأن المسؤولين الإقليميين حينما تثار معهم هاته الإشكالية يقولون بأننا لا نستطيع أن نفعل أي شيء، ينبغي الاتصال بالمصالح المركزية بالدار البيضاء. لذا، السؤال هو كيف يمكن أن تحل الإشكاليتين المشار إليهما في السؤال؟ وشكراً مرة أخرى السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن فليتفضل.

* **السيد يوسف الطاهري وزير الطاقة والمعادن :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أجيب على الشطر الأول من السؤال إذا ما سمحتم، هناك اتفاقيتين، اتفاقية الأولى هي التي تهم كهربة العالم القروي كهربة... برنامج للكهربة العالم القروي الشامل والذي ينص على أن التأدية من طرف المستفيدين تكون حسب أقساط قيمتها 40 درهم في الشهر، ولكم الحق فيما قلتم، حيث أنه لايمكن أن يتجاوز هذا القسط ولا يمكن أن تكون هناك دفعة واحدة قدرها 2500 درهم للمستفيدين، سوى أنه الاتفاقية 395 التي تتكلمون عليها في سؤالكم تهم الأقاليم الشمالية، وأقول تاونات هي من ضمن هذه الأقاليم الشمالية، وهناك هذه الاتفاقية خاصة خارجة تماما على الاتفاقية «بيرگ» أي كهربة... برنامج لكهربة العالم القروي الشامل والذي تنص على دفعة واحدة قيمتها 2500 درهم من أجل إيصال الكهرباء دفعة واحدة، إذن هناك اتفاقيتين :

الاتفاقية الأولى تهم عامة التراب الوطني وهي 40 درهم في الشهر لمدة 7 سنوات هذه لم نتكلم عليها، الاتفاقية الثانية ديال الوكالة الشمالية لإنعاش أقاليم الشمال، وزارة الداخلية، المكتب الوطني للكهرباء، هذه اتفاقية خارجة إضافية عن البرنامج الشمولي وهذه الاتفاقية الإضافية التي أنتم وقعتموها ـ السيد المستشار المحترم ـ كنتم على علم أنه هناك دفعة واحدة من أجل المستفيدين وهي 2500 درهم عند الانخراط، هذا من جهة، ولكن بعد الرسالة الموقرة التي توصلت بها من جانبكم قمت أنا باتصال مع المكتب الوطني للكهرباء وطلبت منه على أن يبدي استعداد من أجل العمل بكيفية مرنة وإعادة النظر في هذه

الدفعة ديال 2500 درهم كدفعة واحدة رغم أن هذه لاتدخل في برنامج «بيرگ». وهناك استعداد من طرف المكتب الوطني للكهرباء بعد إلحاح وزارة الطاقة حتى يستقبلكم ويرى معكم كيفية الدفعة الواحدة وأن تقسط هذه الدفعة على عدة سنوات، إذن هناك استعداد إذا ما أردتم ذلك رغم أنه وقع التوقيع من طرف عدد من الجماعات المحلية، رغم أن وزارة الداخلية هي التي حلت محل الجماعات المحلية في هذه الاتفاقية لإنعاش الأقاليم الشمالية، هذه واحدة.

ثانيا : الشطر الثاني من سؤالكم هو الاختيار الجغرافي للأماكن التي ستتم الكهرباء إليها، الاختيار الآن نحن بصدده، وسيكون لنا من الآن واحد لشهرين أو 3 أشهر على أطول التقدير خريطة تامة لـ 34.000 دوار داخل التراب الوطني داخلة في الحيسوب مرقمة وبكيفية لامعة نرى كل الدواوير، لا الدواوير التي سيصل إليها الكهرباء ولكن الدواوير التي يمكن أن تقع فيها دراسات حتى يصل إليه الكهرباء، نحن إذن بصدد هذا العمل وأنا أقول لكم على أطول تقدير شهر يناير إن شاء الله بإذن الله ينكون قد تحكمنا في هذه العملية التقنية لمعرفة كل التراب الوطني، ماهي المعايير؟ المعايير هو أولا بطبيعة الحال الكثافة السكانية، ثانيا لطلب من طرف الجماعات ومن طرف المستفيدين وكيفية الإيصال، ثالثا إمكانية الأداء، حيث أن إمكانية الأداء حيث هي تلعب دوراً حيث أن الجماعات التي تفتقر إلى المشاركة ديال 20% من الحصة ديال إيصال الكهرباء، لأن لهم - هنا أن ذكر بالمسطرة 55% المكتب الوطني، 25% المستفيد، و20% من طرف الجماعات، كيخص نوك الجماعات تكون على استعداد للأداء، لأن ليست هناك مجال المجانية في العملية، وهذا شيء كنا قد سبقنا وقلناه.

إذن المعايير هي معايير محصية، الآن برنامج كهربة العالم القروي ماشي بواحد الوثيرة عادية لابأس بها وكنت قلت لكم بأن من هنا إلى يوليوز إن شاء الله سنكون قد وصلنا إلى 1500 قرية في عوض 1000 سنمشي إلى 1500، الوثيرة ماشي راه احنا كنشوفها بكيفية رسمية ماشي عادية، المناظرة ستكون من بعد رمضان اللي غادي نشوف فيها هذا الشيء كله وغادي نشوف فيها هذه المعايير وغادي نشوف وغادي يكون السادة النواب مستدعين وغادي يكون لنا وثائق عملية وعلمية التي نضعها بين أيديكم. وشكراً السيد الرئيس، شكراً السيد المستشار المحترم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، فلكم الكلمة.

* **المستشار السيد المفضل بن علوش :**

أشكر السيد الوزير على جوابه أو على ما ورد في جوابه أريد فقط أن أشير بأن ليس هناك اتفاقيتين وإنما هناك ملحق حيث حتى الصيغة التي أتى بها الملحق وهو ملحق الاتفاقية رقم 392، ماشي اتفاقية يعني جديدة هذا من جهة، من جهة ثانية إلزام المواطن كما قلت في البداية بأداء 2500 درهم، السبب يعني مما نلمسه من الواقع بأن كثير من المداشر التي انتهت بها الأشغال منذ أكثر من 6 أشهر والمواطنون لم يربطوا منازلهم بالكهرباء القروية، لماذا؟

لأن لما نقول 2500 درهم ليست هذه التكلفة فقط، لأن المواطن يعني إذا بغينا نوضع واحد المبلغ إجمالي ديال الاستفادة من الكهرباء كتطيح عليه تقريبا ما بين 8000 و10.000 درهم ليس فقط 2500 درهم اللي كيأديها دفعة واحدة، ثم هذه الرغبة التي أشار إليها أو الاستعداد التي أشار إليه السيد الوزير المحترم من طرف المكتب الوطني للكهرباء سبق لمديره العام أن أعرب عنها والأرضية التي انطلقنا منها أنه يكون الأساس هو 40 درهم لكل شهر، ولكن المواطن الذي له الإمكانية لكي يؤدي 2500 درهم تبقى الإمكانية متاحة، حتى مانبقاوش كندير يعني المشاريع هاهي جاهزة بالملايير، ولكن المواطن ينتظر، بل إن كثيراً من المواطنين يرفضون أداء 2500 درهم ويتركون هذه المشاريع متوقفة.

لذا، أطلب من السيد الوزير أن يعمل على تطبيق هذا الرجاء الذي قلته وهو نعتمد 40 درهم كأساس والذي أراد أن يؤدي 2500 درهم فله ذلك. وشكراً مرة أخرى السيد الوزير، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

السيد الوزير يود أن يعقب لكم الكلمة.

* السيد وزير الطاقة والمعادن :

السيد المستشار المحترم.

شكراً على....

أريد أن أقول بأن حقيقة هي ملحق، عندك الحق، ملحق الاتفاقية رقم 395، البند الرابع في ملحق الاتفاقية تعطي... اسمح لي، لا، أنا في يدي اتفاقية ملحق للإتفاقية رقم 395 البند يلتزم كل ربة كمستفيد من مشروع بأداء مساهمة مالية من أجل الكهرباء المذكورة أعلاه قدرها 2500 درهم تسدد عند طلب الانخراط. إذن الملحق ها هو ذا واضح يمكن لي أن أعطيكم الملحق الذي تكلمت عليه فيما قبل، إذن، المهم ملحق أو اتفاقية ليس هذا هو الأساس، الأساس هو أن الاتفاقية وقعت من طرف واحد العدد من الجماعات، لأن هذا الملحق هذا يهم الأقاليم الشمالية وكما أقاليم الشمال ووزارة الداخلية والجماعات، ولكن المهم هو أن أقول لكم ما جرى اليوم ملشي ما جرى بالأمس، ماجرى باليوم على أن المكتب الوطني له استعداد في مراجعة هذه الدفعة بكيفية وحودية، إذا كنتم السيد المستشار المحترم على استعداد أنا شخصيا أمام الملا أقول لكم وللسادة المستشارين أنا أتعهد لك غداً في الصباح باش نعيطوا له وندير لك معه موعد تمشي عنده باش يشوف معكم هذه الدفعة وباش تقسط إلى عدة دفعات. إذن، القضية على ما أعتقد حقيقة كان وقع فيها واحد نوع من الحلل ولكن الآن هناك استعداد مبدئي من طرف المكتب الوطني للكهرباء لإعادة النظر في هذه الدفعة الواحدة ولا بالنسبة للجماعة التي أنتم مسؤولين عليها وأهنئكم على عملكم هذا بصالح جماعتكم، ولكن كل منطقة بأقاليم الشمال... كل المناطق بالأقاليم الشمالية كاين واحد الاستعداد باش ماتبقى شاي هذه الدفعة كدفعة واحدة، بل يمكن أن تقسط. وشكراً السيد الرئيس، شكراً السيد المستشار المحترم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ونبدأ هذا القطاع بسؤال يتعلق بمنهجية الامتحانات في المدارس الوطنية للتجارة والتسيير وسياسة التكوين ببلادنا للمستشار المحترم السيد الطور عبد الرحيم لكم الكلمة.

* المستشار الطور الرحيم :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السيدة والسادة المستشارين،

سؤالي موجه إلى السيد وزير التعليم العالي حول سؤال. أو سؤال يتعلق بمنهجية الامتحانات بالمدارس الوطنية للتجارة والتسيير.

لقد أكدت التجربة على أن ربح رهان الحداثة يقتضي ثقافة جديدة يحتل فيها العنصر البشري موقعا مركزيا وربط مشكل البطالة بملاءمة بين التكوين والتشغيل ومتطلبات الاقتصاد، وفي هذا الصدد نجد أن المدارس الوطنية للتجارة والتسيير تنسجم مع هذه الفلسفة لأنها شبكة حديثة العهد أتت لتكييف واندماج التكوين الأكاديمي مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما سوق العمل وحاجيات المقاولات، إلا أننا نجد أن المشكل المطروح للطلبة هو صعوبة النظام الخاص بالامتحانات لاسيما وأن عدد المواد يتعدى في الغالب 10، حيث أن الطالب الذي لم يتوفق في الحصول على نقطة أكثر من 6 على 20 في إحدى المواد وفي كلتا الدورتين فإنه يطرد من المدرسة، والإعادة غير مسموح بها إلا في حالات قليلة، وقليلا مايسمح له بإعادة المستوى ولو حصل على مجموع عام من النقط يتعدى المجموع الذي يمكنه من النجاح، ولتفادي هذا المشكل نتساءل هل الوزارة

عازمة على وضع نظام مواد السلف أو ما يسمى «بسيستيمْ دُومَا شْيِير أَكْرِيدِي»، الذي يقتضي نجاح كل طالب حاصل على المعدل ولو لم يتوفق في الحصول على أكثر من 6 على 20 في إحدى المواد بشرط أن يمتحن في السنوات الموالية في هذه المواد التي حصل فيها على أقل من 6 على 20. هذا النظام معمول به في جل الدول فكيف لا بالنسبة لهذه المدارس، خصوصا وأن الرسوب يعني الطرد وإعادة المستوى غير مسموح به.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق التقدير والاحترام.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد وزير التعليم العالي للجواب. فليتفضل.

* **السيد نجيب الزروالي وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي :**

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال السيد المستشار المحترم أود أن أقول أن مدارس التجارة والتسيير هي مدارس تسهر أكثر من غيرها على جودة التكوين وعلى الانضباط والجدية لطلاب وفي هذا الصدد فالامتحانات بهذه المدارس اعتمدت على المراقبة المستمرة والنقط المحصل عليها في آخر السنة هي مجموع ثلث من المعدل للمراقبة المستمرة وثلثين من الامتحان لآخر السنة، فبالطبع لكل مادة ويمكن أن يضاف إلى هذا النقط المحصل عليها في التداريب، ولما الطالب تكون عنده نقطة أقل من 6 على 20 معنى هذا على أنه خلال طول السنة لم يستطع استدراك هذه النقطة الضعيفة بل أكثر من هذا لما يكون له درجة أو درجتين دون 6 على 20 فمسموح له بدورة استدراكية مع تأطير مسبق من طرف الأساتذة لما يحسون أنه في الحقيقة المشكل هو متعلق بعائق عابر، ولكن ليس له علاقة بالمستوى، وهذا يسمح للطالب بتحسين النقطة ديالو، فإذن إذا كان خلال طول السنة وخلال الدورة الاستدراكية وهذا الطالب لم يستطع استدراك النقطة، فمعنى هذا على أنه غير مؤهل لمتابعة الدراسة في... أو هذا النوع من الدراسة وربما أن له تأهيل في متابعة دراسة أخرى، وأعطيكم رقم يتكلم يعني نفسه بنفسه أنه عدد الرسوب في المدارس لايتجاوز 3% سنويا فمعنى هذا أنه كل الطلبة يستطيعون متابعة دراستهم في هذه المدارس وخاصة أن هذا النظام هو من أكثر مرونة من النظامات الموجودة في الكليات الأخرى، أما مشكل مادة سلف فهذا ينطبق على المدارس مثلا كلية الطب فيها هذه المادة سلف، ولكي تكون فيها دورة واحد ومَفِيهاشَايْ المراقبة المستمرة، فإذن ماتيكون شاي بالطبع للطالب الفرصة لاستدراك هذيك النقطة الضعيفة، شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير، هل هناك...

ننتقل إذن إلى السؤال الثاني في قطاع التعليم العالي ويتعلق بتسوية وضعية رجال التعليم العالي طبقا لمقررات الحوار الاجتماعي للمستشار المحترم السيد عبد المجيد الهاشمي فليتفضل.

* **المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارين، المستشارة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

في إطار مقررات الحوار الاجتماعي التزمت الحكومة ومنها وزارتكم ـ السيد الوزير ـ بتسوية عدد من القضايا المتعلقة بوضعية رجال التعليم العالي. إلا أن هذه المقررات بقيت معلقة لحد الآن، الشيء الذي يثير مسألة الثقة في التزامات الحكومة وتنفيذها، خاصة إذا كان الأمر يهم هذه الفئة من أبناء هذا الوطن، فهذا السؤال ديالي ـ السيد الوزير المحترم ـ فيه شطرين أي يهم فئتين من رجال التعليم.

فيما يخص الفئة الأولى فالمرسوم رقم 2-97-654 المؤرخ في 6 غشت 1997 والصادر بالجريدة الرسمية عدد 4506 بتاريخ 7 غشت 97، يسمح بصفة استثنائية بالترقي عن طريق الاختيار بعد التقيد في الجدول، وقد أصدرت وزارتكم مذكرة في هذا الصدد

بتاريخ 24-11-97، حيث أن الأطر العاملة بوزارة التربية الوطنية قد سويت ملفاتهم طبقا للجدولة الزمنية التي التزم بها السيد وزير التربية الوطنية المحترم، أما ملفات أطر التعليم العالي فبقيت قابعة في رفوف وزارتكم والمستفيدون ينتظرون الإفراج عنها إلى حد الآن.

لذا، فإن التماطل في تسوية ملفات المستفيدين من الترقية التي أفرزها الحوار الاجتماعي لايعطي صورة سيئة عن العمل الحكومي التناوبي.

فيما يخص الفئة الثانية - السيد الوزير - فهي تخص النظام الأساسي للأساتذة الباحثين، فقد صرحتم في لقائكم بجامعة - بن طفيل في آخر السنة الماضية أن الشطر الثالث من التعويضات بما فيه ذلك مراجعة التعويضات المساعدين «ب» وهو في طريقه للتنفيذ. نرجو من سيادتكم إخبارنا بمستجدات هذا الملف. كما نسائلكم عن أسباب هذا التماطل وماهي الإجراءات التي قمتم بها في وزارتكم. وشكراً السيد الوزير.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التعليم العالي للجواب.

* <u>السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</u> :

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أجيب على أنه الحوار الاجتماعي هو أولا في 96 ليس لحكومة التناوب وعلى أنه المراسيم التي أشرتم إليها كانت في سنة 97، وبالعكس الوزارة عملت على تشريع وتطبيق هذه المراسيم وعلى أنه فيما يخص وزارة التعليم العالي، فكاين يوجد بالتعليم العالي عدد من نفس الأطر العاملة بوزارة التربية الوطنية والتي استفادت أو المستفيدة من الحوار الاجتماعي، ثانيا الوزارة عملت على تسوية ماليها من الحالات بل أكثر من هذا حرصت كل الحرص على أن يستفيد من نتيجة الحوار الاجتماعي كل من تتوفر فيهم الشروط.

وثالثا وهو الأهم ويتمثل في اجتماع اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء وموافقتها على جميع الحالات المعروضة عليها وعددها 231، يمكن مفصلة كالتالي :

فيما يخص أساتذة السلك الثاني والسلك الأول ومالعلمين 154.

فيما يخص الإداريين هناك 77 وهنا الجدول يعطي مثلا أساتذة السلك الثاني 37 وأساتذة السلك الثاني من الدرجة الأولى 101، والسلك الأولى الأولى 1، السلك الأول الثانية 9.

معلم الثامنة 3 والمعلم الدرجة الثالثة 3 والإداريين كذلك بما فيهم المفتشون الممتازون وبالمصالح الاقتصادية والممتازون في التوجيه أو التخطيط التربوي أو مفتشوا التوجيه التخطيط التربوي وغيرهم، يعني الجدول هو هنا رهن إشارتكم.

فإذن 231 حالة كلها سويت بالإضافة لحالتهم سويت في إطار التربية الوطنية.

أما فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم فأذكر على أنه بأمر من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، فقد تم تطبيق الشطر الثالث فيما يخص كذلك القانون الأساسي واللي ما كان شاي مبرمج في الحكومات السابقة وعلى أنه هذه الحكومة هي اللي عملت على برمجته وأن سيدنا برعايته لرجال العلم والتعليم العالي فصاحب الجلالة أعطى أمره لتطبيق هذا الشطر بما فيه مشكل المساعدين من درجة «ب» ويعني المشكل الآن هو يعني يحل ونعمل على تسوية كل الملفات في إطار بالطبع هذا الأمر الملكي السامي، شكراً.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

هناك تعقيب للسيد المستشار. لكم الكلمة.

* <u>المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي</u> :

شكراً السيد الرئيس.

كنت سأستغني السيد الوزير على التعقيب إلا أنه ما جاء شاي في جوابكم شي جدولة الزمنية، لأن هذا الكلام سبق لنا أن سمعناه في عدة مناسبات ديال بأنه الملفات قيد التسوية الملفات قيد التنفيذ، كنا نتمنى السيد الوزير باش تعطينا جدولة لأنه هذه

الملفات ستسوى بتاريخ كذا، كي يطمئن الجميع وياش كيفما نقول منين قلت لكم حكومة التناوب كنقولها على أساس التنفيذ ماشي ديال الحوايج اللي ما عرفنا في... وإنما تنفيذ ديال ذاك المقررات هاهي لازالت ماتمت شاي. لذلك فحكومة التغيير كنتمنى صادق نسميوها كذلك حكومة الثقة، لأن الثقة تترجع للمواطنين، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

هناك تعقيب للسيد الوزير. لكم الكلمة.

* **السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي :**

شكراً السيد الرئيس.

أظن أنه فيما يخص الفئة الأولى أنا قلت على 231 ملف تسوات. فيما يخص الشطر الثاني الآن هاهو ذا يعني كل المراسيم هي الآن في طور الإنجاز وأنه من هنا لآخر السنة على أكبر تقدير غادي يكون كل شي غادي يتوصل بتسوية ديال الوضعية ديالو، مع العلم على أن مرة أخرى وأؤكد على أن الشطر الثالث لم يكن مبرمجا من طرف الحكومات السابقة. وشكراً السيد الرئيس.

شكراً للإيضاحات السيد وزير التعليم العالي الذي هو في نفس الوقت رجل التعليم العالي.

ننتقل الآن إلى القطاع الموالي وهو يتعلق بوزارة الشؤون الثقافية والمتعلق بالثقافة في العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة اعمارة لعمارة وأبوزيد أحمد السالك وأحمد الجوهري.

السيد الرئيس تفضلوا السيد رئيس الفريق.

* **المستشار السيد رئيس الفريق :**

- شكرا السيد الرئيس.

ألتمس منكم السيد الرئيس تأجيل السؤال طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس وبرمجته في الجلسة اللاحقة لعدم حضور الإخوة المستشارين لأسباب قاهرة. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

يستجاب لطلبكم طبقا لمقتضيات النظام الداخلي وخاصة المادة 299 منه. ننتقل الآن إلى قطاع كتابة الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلفة بالبيئة بسؤال يتعلق بالأضرار التي يلحقها الواد الحار ببعض المدن للمستشارين المحترمين السيدين أحمد الجغيري وأحمد التويزي. لكم الكلمة السيد المستشار أحمد التويزي، فليتفضل.

* **المستشار السيد أحمد التويزي :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لايخفى عليكم على أنه عدد كبير من المدن المغربية سواءاً منها الكبيرة أو الصغيرة الحجم أو المتوسطة تعاني من مشكل خطير وخطير جداً وهو مشكل تطهير السائل أي الواد الحار وتعاني كذلك مما يترتب عن سوء التدبير هذا المشكل أي تطهير السائل ما يترتب عن سوء التدبير هذا المشكل من خطورة جسيمة على التوازنات البيئية وكذلك على صحة المواطنين، تشتد خطورة هذا المشكل - السيد الوزير - في المدن الشاطئية بصفة عامة وهنا نذكر المشكل الكبير جداً والخطير جداً الذي تعاني منه مدينة طنجة، مدينة أكادير، الدار البيضاء، الجديدة، إذن كل هذه المدن الشاطئية فهي تعاني من تبعات انسباب هذه المياه الملوثة في المياه وتؤثر على واحد العدد كبير جداً من المشاكل التي سوف أذكرها بتفصيل، وكذلك مشكل داخل التجمعات السكنية المتوسطة المجاورة للأنهار الكبرى كنهر أم الربيع.

كلنا نتذكر هذه تقريبا شهرين المشكل البيئي الذي أصاب هذا النهر من جراء عدد كبير من العوامل والذي منها هذا العامل اللي هو التلوث بسبب ما ترميه هذه التجمعات السكانية من مياه ملوثة داخل هذه الأنهار، وهناك كذلك مشاكل تعاني منها المدن الداخلية نأخذ مثال مدينة مراكش مثلا ما تعانيه من واد سوس مثلا منطقة كبيرة جداً لايستطيع الإنسان أن يعيش داخل هذه التجمعات السكانية بسبب الروائح وبسبب الميكروبات وبسبب الهواء الملوث الذي ينبعث من هذه المناطق التي يجري فيها هذا الواد الحار. والمياه الملوثة كما تعلمون - السيد الوزير المحترم

- لها تبعات كبيرة على التوازنات الطبيعية وهذه التوازنات البيئية، التوازن أي الحيوانات فيما يخص المياه البحرية النباتات، كذلك فيما يخص المياه البحرية على الإنسان بصفة عامة داخل التجمعات إذا أصيبت المياه، مياه الشرب، مياه الأنهار أو المياه الباطنية التي غالبا ما تكون في العالم القروي مصدر مياه الشرب لواحد العدد كبير من الساكنة.

السيد الوزير المحترم،

أمام العجز الكبير للجماعات المحلية، لجل الجماعات المحلية الذي حل هذه المشكلة هو إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لهذا المشكل وخطير وخطير جداً وهو تدبير المياه الملوثة أو هذا تطهير السائل، لأن كلنا نعلم على أن التكلفة ديال إعادة تصفية هذه المياه أو ما يسمى بالمعالجة ديال هذه المياه، فالتكلفة المالية ديالها تكون في غالب الأحيان تكلفة ضخمة وعدد كبير من الجماعات المحلية وإذ أقول كل الجماعات المحلية ليس لديها الإمكانيات اللازمة لتدبير هذا المشكل.

إذن، نسائلكم - السيد الوزير المحترم الآن - عن الترتيبات الممكن اتخاذها والتدابير التي يمكن اعتمادها من أجل الحد من هذه الظاهرة التي قلنا سالفاً أنها تؤثر على جمالية البيئة وتؤثر كذلك على صحة المواطن وعلى كذلك جمالية المدن المغربية وخصوصاً المدن الشاطئية كما سلف الذكر وشكراً السيد الوزير المحترم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد كاتب الدولة، فليتفضل.

* **السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بالإسكان والبيئة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

أولا وقبل كل شيء أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على التنوير الذي أعطاه بشأن المخلفات السلبية لتلوث الواد الحار، وأنا متفق معه تماماً على أن آخر المطاف أحسن أنا نتكلف بالواد الحار ولا نواجه المخلفات السلبية لا على المستوى الصحي ولا على المستوى الاجتماعي ولاعلى المستوى الاقتصادي ولاعلى المستوى السياحي ديال التلوث ديال ذاك الواد الحار، لكن المشكل الذي هو مطروح بكل مسؤولية وهو التكلفة ديال إصلاح هذا الواد الحار، بحيث إذا أخذنا مثلا مثال طنجة بلا شك على أن السيد المستشار المحترم يعرف بأن في الدراسات التي أنجزت تبين على أن إعادة الترميم أو التوجيه أو إصلاح هذا الواد الحار يتطلب تقريبا 500 مليون درهم، وهذا شيء من طبيعة الحال ليس في متناول الجماعات، هذا شيء نعرفه، ولايمكن أننا نبقى ننتظر على أن هذه الجماعات يجيوها الإمكانيات اللي عمرها ما غادي تجي 500 مليون درهم مستحيلة هذه مسألة مستحيلة لذلك فأولا وقبل كل شيء الذي أريد أن أقوله لك وهو أن مدينة طنجة بالإضافة لأكادير في الأسبوع الفارط ووجدة ومراكش احنا غادي نمشيو لهم من أجل الوقوف على الحقائق وعلى أسْبَل النجوع وأرخص الوسائل باش يمكن لنا أن نتخلص من هذه المشاكل، ولكن انطلاقا من أرض الواقع، انطلاقا من الواقع، بحيث نحن نعرف بأن هذا الواد الحار وربما على أن إصلاحه في مدينة طنجة هو غير الإصلاح من الناحية التكلفة في مدينة الدار البيضاء، ولابد أننا نواجه المشكل من الجانب الاقتصادي، نقتصد حتى في.....، بالإضافة لذلك سنحاول نربط مابين الواد الحار ومابين المسببات التي تجعل على أن هذا الواد الحار كيولي مشكل بالنسبة لذاك، بحيث أننا لايمكن لنا أن نتطرق لواد الحار وحده، لابد أن نتطرق مثلا للمسألة المعمارية، لإعداد التراب، لتلوث الصناعي، لواحد العدد ديال الأسباب التي تجعل من مشكل واد الحار مشكل الذي يمكن أن يطرح بالطريقة وبالصيغة الذي تطرق لها السيد المستشار.

وأخيراً المسألة الثالثة وهو أن القانون حول النفايات بصفة عامة راه مندمج في البرنامج القصير المدى ديال الحكومة والذي يمكن أؤكده لكم وهو أن في الشهرين أو 3 أشهر الآتية إن شاء الله وبتعاون خصوصا مع المديرية العامة ديال الجماعات المحلية

راه احنا بصدد إعداد قانون مطابق وملائم للحاجيات وللإمكانيات الوطنية. وفي آخر الجواب ديالي اللي يمكن لي أن أؤكده لكم مرة أخرى وهو أن المشكل هو مشكل وطني وأن الحال سيكون حل وطني وعلى أن كلنا كيخصنا نعطيو يد الله ما غادي نكتفيوشاي غير يعني بالمعاينة ديال هذه المخلفات احنا غادي نجيو إلى طنجة إن شاء الله وسنتعاون جميعا وأكيد على أننا إذا حددنا المسؤولية ديال كل واحد ديال متدخل، متدخل أكيد على أن الاستفاذة ستكون عامة. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً. ننتقل الآن إلى قطاع كتابة الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية وأريد أن أشير إلى أن الرئاسة توصلت بطلب من السيد وزير التجارة والصناعة التقليدية يلتمس فيه أن يقوم هو بالجواب على السؤال الذي تقدم به المستشار المحترم السيد نجيب أمصالص، وتطبيقا لمقتضيات النظام الداخلي فإن هذا السؤال سيبرمج في مستهل الجلسة المقبلة.

الآن ننتقل إلى مشكل القروض بقطاع الصناعة التقليدية للمستشار المحترم السيد الطيب عياد. فليتفضل.

* المستشار السيد الطيب عياد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لايخفى على سيادتكم الدور الأساسي الذي يلعبه التمويل في قطاع الصناعة التقليدية ومدى أهميته البالغة في تطوير وتحديث دورا... قطاع الصناعة التقليدية وهي مناسبة نشيد من خلالها بالمجهودات التي ما فتئت تقدمها وكالات البنك الشعبي، إلا أنه وللأسف الشديد سجلنا في الآونة الأخيرة العديد من العراقيل والصعوبات في التعامل مع الملفات السلبية لهؤلاء الصناع من طرف وكالة البنك الشعبي وإقصاء العديد من الحرفيين من لائحة المستفيدين نظراً لتعقيدات المسطرة وبطء تنفيذها وهذا ما انعكس سلبيا على مردودية هذا القطاع وأصبح حديث العام والخاص في دائرة نفوذ غرفتنا أي جهة تازة، الحسيمة - تازة وتاونات. لأجل ذلك وأمام هذه الوضعية التي من شأنها تأخير مسار تنمية هذا القطاع، نلتمس من جانبكم الكريم إعطاؤنا الإيضاحات اللازمة في هذه الإشكالية مع مؤسسة البنك الشعبي. وشكراً، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم، فليتفضل.

* السيد حسن الماعوني كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السلفات كما نعرف تلعب أهمية قصوى في إنتاج ولا سيما في قطاع الصناعة التقليدية الموجودة فيها مهارات يدوية، ولكن كاين هناك قلة الإمكانيات، فعلا درسنا مشاكل منح القروض وتكونت لجنة اللي مشات إلى بعض المناطق كالدار البيضاء وفاس ومكناس ومراكش والرباط ووقفت على الحقيقة ديال الوضع وتبين لها أن هناك فعلا عراقيل، وعلى ضوء النتائج ديال عمل هذه اللجنة تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولي البنك الشعبي المركزي كان آخر اجتماع هو الذي عقد مع الرئيس المدير العام للبنك الشعبي، بمقر كتابة الدولة يوم 28 أكتوبر، ومن بعد تقرر جاء جواب ديال السيد الرئيس المدير العام جاء جواباً سريعاً جداً حيث أنه أجبنا في يوم 29 أكتوبر وقبل المذاكرة كلها تقريباً اللي درنا معه وهي تتلخص كمايلي :

أولا - يعني عدم إشراك شهادة السجل التجاري بالنسبة للزبناء الجدد واللي القرض... السلف ما تيتعدى شاي 10.000 درهم وكذلك بالنسبة للزبناء القدامى ولكن سلفهم لم يتعدى 20.000 درهم.

ثانيا - إلغاء مصاريف دراسة الملفات الخاصة بقروض التسيير.

ثالثا - تهييئ وإرسال دورية جديدة لجميع وكالات البنك الشعبي لحثها على ضرورة تقييد بتطبيق مسطرة موحدة لمنح قروض الصناعة التقليدية.

رابعا - وضوع جدول سنوي لاجتماعات اللجان القروض.

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من التدابير ستتم اتخاذها وهي تنظيم يوم دراسي حول تمويل قطاع الصناعة التقليدية، وهذا اليوم الدراسي ألحْنا باش يكون التنظيم ديالو باشْ يمكن تكون المشاركة ديال واحد العدد كبير من صناع التقليديين وكذلك ديال الغرف والجامعة باش يشاركون إلى جانب البنك الشعبي باش نوجد الحلول للمشاكل إذا كانت هناك مشاكل أخرى.

تحسيس مسؤولي وكالات البنك الشعبي بأهمية وضع نظام خاص لاستقبال الزبناء المنتمين لقطاع الصناعة التقليدية.

تفكير في خفض نسب الديون التي لم تؤد بعد إلى مستوى مقبول مع عدم إغفال دور الشركات التكافل في هذا المجال.

هذه النقط كلها التي جاءت في جواب الرئيس المدير العام للبنك الشعبي والذي اتفقنا معه زيادة على كما قلت لكم أن هناك سيكون يوم دراسي الذي سيمكننا من تعميق الحوار فيه والتشاور. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد كاتب الدولة.

ننتقل الآن إلى السؤال الثاني يتعلق بإحصاء الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية للمستشار المحترم السيد المختار القادري بوتشيش فليتفضل.

* المستشار السيد المختار القادري بوتشيش :

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء الحاضرين،

إخواني المستشارين،

بعد التحية والسلام

السيد الوزير المحترم،

من الأولويات الأساسية التي أتى بها التصريح الحكومي القيام بإحصاء الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية لتمكين العاملين في هذا القطاع والمستثمرين من المعطيات الاحصائية المدققة التي تهم الحجم الاقتصادي للقطاع، دوراته الانتاجية، حاجياته من المواد الأولية، واليد العاملة المؤهلة، التمويل إلى غير ذلك.

فماهي السيد الوزير المحترم الإجراءات التي تنوي الوزارة الوصية القيام بها بالشروع في هذه الأعمال بالقريب العاجل.؟

والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة.

* السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :

شكراً السيد الرئيس.

منذ بدأنا باستعمال استراتيجية قطاع الصناعة التقليدية فعلا حسينا بأن هناك معطيات جد مهمة لايمكن لنا التحكم فيها ولم نضبطها. ولهذا الإحصاء هو الذي يمكن لنا أن نضبط به عدد من المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالانتاج والتشغيل والاستثمار وحجم المقاولات ومستوى تدبيرها، وسيمكن لنا كذلك من وضع سجل عام للصناع التقليديين ومؤسسات الصناعة التقليدية باش يكون تكامل مع نتائج الدراسات الميدانية والقطاعية التي تقوم بها كتابة الدولة.

أما فيما يخص التدابير التي اتخذت باش يكون الإحصاء العام :

1. إدراج الموضوع أولا في أول الأولويات البرنامج الحكومي.
2. تهييئ الدراسة المنهجية لعملية الإحصاء، هذه تقريبا كملت هذه الدراسة المنهجية.
3. التنسيق مع وزارة التخطيط، التي بذلت استعدادها باش تساعد وتتعاون مع كتابة الدولة في إنجاز الإحصاء.
4. تقييم التكلفة الإجمالية للإحصاء، وأعطتنا وزارة التخطيط أن هذا الإحصاء خصو 55 مليون درهم على 3 مراحل هناك خصنا 5 ملايين درهم بالنسبة للسنة المالية الحالية، و 15 مليون بالنسبة للسنة المالية 99-2000، و35 مليون بالنسبة للسنة المالية 2000-2001.

ونحن الآن بصدد تحيين الدراسة المنهجية وستنطبق إن شاء الله في مكناس في شهر فبراير، وستنطلق دراسة منهجية باش يمكن بهذه الدراسة المنهجية، هذا الإحصاء يمكن نصلح به إذا كانت شي حاجة اللي ما كَتْمشّاش باشْ ما نْضيّعُوشّاي الوقت في الإحصاء العام، إذن غادي ندير واحد الدراسة، واحد الإحصاء في مدينة مكناس سنبدأه إن شاء الله في شهر فبراير.

هذا هم النقط التي اتخذناها، والآن نحن موجودين والميزانية ديال السنة المالية الحالية كاينة موجودة، احنا باديين كنخدم فيها. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد كاتب الدولة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار تعقيب.

* المستشار السيد طيب عياد :

شكراً السيد الوزير،

إذن على حسب ما فهمت من جوابكم هذا الإحصاء سيكون فيه مراحل، يعني ليس مرحلة واحدة، فيه مراحل وربما عندكم جهات تبدؤون بجهة من الجهات مثلا، على حسب الفلوس قسمتوهم كذلك على 3 أطراف، يعني الإحصاء لم يكن مرة واحدة ولكن لايهم، إذا أنتم رأيتم من ناحية الدراسة لابد ما تكون مراحل ما كاين حتى شي مشكل، غير الإحصاء - السيد الوزير المحترم - يعطينا معلومات كثيرة عن قطاع الصناعة التقليدية على سبيل المثال لا الحصر.

1. عدد العاملين بالقطاع في جميع الحرف.
2. عدد المتعلمين في القطاع من الشباب والشابات.
3. عدد الحرف الموجودة بقطاع الصناعة التقليدية.
4. عدد التعاونيات الموجودة في الصناعة التقليدية.
5. عدد المعامل في قطاع الصناعة التقليدية.
6. عدد مراكز التكوين في قطاع الصناعة التقليدية.
7. عدد المؤسسات المنتجة لقطاع الصناعة التقليدية.
8. توفير المواد الأولية في السوق بقدر كافي.
9. التعرف على حجم المواد المصدرة من المنتوج التقليدي إلى الخارج.
10. ذكر المؤسسات الممولة للقطاع.
11. التعرف على حجم القروض وعدد المستفيدين.

إذن الإحصاء سيعطينا عدد من المعطيات التي هي ستعود بالخير على القطاع وتعود بالخير كذلك على المستثمرين وتهيئ المجال حتى لدراسات مسائل أخرى اللي يمكن يدير شي حاجة الإنسان مثلا في هذا القطاع.

ولهذا، أنا سأعيد التذكير وسأعيد... وأشكر السيد الوزير على إيضاحاته، هذا الإحصاء راه سيعطي نتائج كبيرة في المغرب، ولهذا، نطلب من السيد الوزير المحترم باش يسهر على هذه القضية متاع الإحصاء باش ستكون في وقتها إن شاء الله المحدد.

وشكراً السيد الوزير، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للسيد كاتب الدولة. فليتفضل.

* السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :

أشكر السيد المستشار المحترم.

وأريد أن أقول بأن العملية ستكون على الصعيد الوطني في آن واحد، ولكن هذه العملية النموذجية ديال مكناس هي بالضبط التي ستمكننا أن نصلح هذيك المعطيات كلها اللي غاد... سنعمل عملية نموذجية في مكناس، ولكن من بعدما نكملها غادي نستفد من تلك العملية باش نعمل إحصاء عام على الصعيد الوطني ومن هذيك العملية يمكن نصحح كل الثغرات اللي كاينين هذا هو اللي بغيت نقول. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد كاتب الدولة.

ننتقل إلى آخر سؤال في هذا القطاع وهو يتعلق بميزانيات غرف الصناعة التقليدية تقدم به المستشارون المحترمون السادة : عبد الإلاه العلمي - محمد القدّارى - محمد الفاضلي. فليتفضل

أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال. السيد المستشار محمد القدارى لكم الكلمة.

* المستشار السيد محمد القادري :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على السيد المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية لابد من الإشارة إلى أن هذا السؤال سبق أن طرحناه كسؤال آني في الوقت الذي كانت فيه الحكومة منكبة على تهييئ مشروع القانون المالي برسم سنة 99-1998، وذلك بهدف إثارة انتباه الحكومة إلى ضرورة الرفع من اعتمادات المخصصة لغرف الصناعة التقليدية حتى تستطيع مواجهة التدابير والإجراءات المطلوبة منها القيام بها لصالح تطوير قطاع الصناعة التقليدية والرفع كذلك من مستوى الصناع التقليديين، وذلك بالنظر للدور الكبير المنوط بغرف الصناعة التقليدية على مستوى التأطير والتوعية وتنظيم الحرف، وتحفيز المعنيين بالقطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التشاور والحوار بين جميع أطراف الإنتاج المعنية بالقطاع.

غير أن هذا الدور المنوط بغرف الصناعة التقليدية في ظل ميزانيتها يظل ضعيفا بالنظر للاعتمادات الضئيلة المخصصة لها والتي تجعلها عاجزة عن سد أدنى حاجياتها في الوقت الذي نجد فيه إخلالا خطيراً في بعض الغرف كما هو الشأن بالنسبة لغرفة مكناس التي عرفت تلاعبات في صرف الميزانية كانت موضوع نقاش حاد في الدورة العادية الثانية التي انعقدت في شهر أكتوبر الأخير، حيث تبين لدى الجميع أنه تم صرف اعتمادات دون أي موجب وهذا ما جعلنا نتساءل ـ السيد الوزير ـ ما هي التدابير التي تنوى الحكومة اتخاذها لجعل ميزانية غرف الصناعة التقليدية تضطلع بدورها كاملا بما في ذلك الرفع من الاعتمادات المخصصة لها.

وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للجواب.

* السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :

شكراً السيد الرئيس.

غرف الصناعة التقليدية مؤسسات دورها مساهمتها في الرفع من تنمية قطاع الصناعة التقليدية، قبل الظهير 21... 31 دجنبر 85 كانت الغرف تتلقى إعانات من الخزينة العمومية، خزينة الدولة، ولم يتجاوز مجموعها 400.000 درهم، ولكن بعد صدور ظهير الذي حل محله ظهير 2 غشت 1997، أصبحت الغرف تتوصل بقسط من العشر الإضافي للضريبة «بانطاطا» وتبلغ الاعتمادات مايقرب من 40 مليون درهم في السنة كمعدل، وبدأت الغرف تستثمر بحيث أنها ما بقات شاي غير ميزانية التسيير، بدأت تستثمر وكمثال في السنة المالية 97-98 استثمرت الغرف عبر كتابة الدولة، بإعانة كتابة الدولة 23,3 مليون درهم، وعندهم كذلك يتوفرون على ميزانية التسيير معدلها 40 مليون درهم للتسيير، إذن، تنشوف بأن الغرف يمكن لهم بهذه الإمكانية يلعبون دور مهم في تنمية قطاع الصناعة التقليدية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للمستشار السيد عبد الإلاه العلمي، لكم الكلمة.

* المستشار السيد عبد الإلاه العلمي :

السيد كاتب الدولة المحترم،

أولا أشكركم على هذه التوضيحات القيمة، لكن وبما أننا نساند حكومة التغيير أو بداية تهييئ التناوب أرى أنه أصبح ضروريا على الوزارة الوصية على القطاع أن تنطلق بعزيمة وحزم لتنفيذ المشاريع الإصلاحية، لأنه مرت سنة ونحن ننتظر ذلك.

أما بخصوص السؤال... أما بخصوص موضوع السؤال المطروح على أنظاركم أتوجه لسيادتكم بوجوب إعادة النظر في طريقة ومنح صرف الميزانيات المخصصة لغرف الصناعة

التقليدية بالمغرب، بحيث يصبح إجبارياً على كل غرفة أن تقدم برنامج عمل سنوي مصادق عليه من طرف الجمعية العامة وليس الرؤساء فقط، كما هو جاري به العمل الآن في بعض الغرف ولاداعي لذكر اسمها. كذلك يجب التركيز على إرسال لجن من المجلس الأعلى للحسابات لمراقبة أمر الصرف وكيفية تطبيق برامج العمل وصرف الاعتمادات في محلها مع العلم أنه يتم تحويل موارد ضلع إلى ضلع آخر، وهذا بالطبع غير قانوني ويعتبر تحايل على القانون، وأظن إذا بدأت الوزارة الوصية على القطاع في تطبيق هذه الإجراءات التي لا تتطلب اعتمادات مالية بقدر ما تستوجب الإرادة والعزيمة والرغبة الأكيدة في النهوض بالغرف لكي تقوم بدورها كاملا وفاعلا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمثل أداة في كل سياسة لامركزية وطرفا فاعلا لكل الفاعلين الاقتصاديين في جهتها، وهذا ليس بالمستحيل تحقيقه في ظل حكومة التغيير. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد كاتب الدولة في إطار التعقيب.

* **السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :**

شكراً السيد المستشار المحترم،

فعلا كاين بعض المشاكل في الغرف ديال الصناعة التقليدية، واستدعينا هذا الصباح، كان عندنا اجتماع مع جميع الرؤساء ديال الغرف ومع رئيس الجامعة وكان جدول الأعمال داخلة فيه هذه النقطة هذه، وطال الاجتماع ما يفوق 5 ساعات من المذاكرة، وكاينين الآن اللجان والذي أطلبه هو أن المستشارين المحترمين أو الصناع بصفة عامة يشاركو في هذه اللجان التي تكونت هذا الصباح هذا، لأن المواضيع مهمة جداً، باش ننمّي قطاع الصناعة التقليدية، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

حضرات السادة،

ننهي حصة اليوم من الأسئلة الشفهية ونعلن عن رفع الجلسة، وشكراً.